وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
*Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique*
*Université Mohamed Boudiaf – M'sila-*
*Faculté des Sciences Économiques,*
*Commerciales et des Sciences de Gestion*
*Département Sciences économe*

جامعة محمد بوضياف – المسيلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية

## العنوان

# أثر تحرير تجارة الخدمات المالية و المصرفية على الصناعة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية

## دراسة حالة "بنك التنمية والفلاحة الريفية لوكالة سيدي عيسى"

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر الأكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات التمويل و البنوك

إعداد الطالبتين:

- جزولي فاطمة
- دلهوم زينب

تحت إشراف الاستاذ:

برو هشام

لجنة المناقشة:

| | | |
|---|---|---|
| محادي سالم | أستاذ محاضر أ | رئيسا |
| برو هشام | أستاذ محاضر ب | مشرفا و مقررا |
| قدوري نورالدين | أستاذ محاضر ب | مناقشا |

السنة الجامعية: 2016–2017

# شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى في محكم تنزيله :

ولئن شكرتم لأزيدنكم . سورة إبراهيم " الآية 07 ".

يشرفنا أن نتقدم بالشكروعظيم الامتنان

إلى الأستاذ القدير الذي ساعدنا بإرشاداته وتوجيهاته

وكان له الفضل في إنجازهذه المذكرة

ومهما شكرناه فلن نستطيع أن نوفي حقه

" الاستاذ : برو هشام "

كما نتقدم بجزيل الشكروالامتنان

إلى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية بجامعة المسيلة على كل المعلومات التي قدموها لنا طيلة المشوارالجامعي وكذلك لا ننسى اللجنة المناقشة التي سيكون لها الدور الكبيرفي تقييم وتثمين هذا العمل وكذلك جميع موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية لبلدية سيدي عيسى على رأسهم مدير البنك

وإلى الإخوة والزملاء في الكلية كل واحد باسمه وإلى كل من ساعدنا في إنجازهذا العمل من قريب أو من بعيد .

سائلين الله لهم وللأمة أن يرزقنا جمال العلم وروح التقوى

وأن ينفعنا بغيرنا وينفع غيرنا بنا.

الطلبة : زينب ، فطيمة

# اهداء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ والصلاة والسلام على سيد الخلق محمد بن عبد الله الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين أما بعد.

أهدي ثمرة جهدي إلى من لا نظرة في الحب والحنان مثل نظرتها إلى منبع الدفء والحنان إلى رمز المحبة التي لا مثيل لها إلى أعظم امرأة في حياتي أمي الغالية.

إلى الذي انحنى ظهره لاستقامتي وهانت له نفسه لعزتي، إليك يا من تحملت عناء الزمان من أجل إرضائي، إلى تاج بيتنا: "أبي الحبيب".

إلى من تقاسمت معها براءة الطفولة وحلاوة الحياة: أختي أشواق. وزوجها وعائلته.

إلى لؤلؤة البيت الأمير: محمد بهاء الدين.

إلى من اختطفها القدر وغابت عينها عني: أختي العزيزة حبيبة.

إلى اللاتي كن صديقات وعاشرتهن أخوات: بنات W8 و w06.

إلى التي تقاسمت معها هذا العمل وتشاركنا أعباء مشوارنا الدراسي دلهوم زينب وزوجها الأخ سليمان.

إلى اللذان كانا سندا لي طيلة مشواري الدراسي وعرفت معهما معنى الأخوة والصداقة والمحبة والوفاء. نصر الدين وأمين.

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل ولم أذكرهم على صفحة إهدائي.

فطيمة

| المحتويات | الصفحة |
| --- | --- |
| تشكرات | |
| الإهداء | |
| فهرس المحتويات | |
| قائمة الجداول والأشكال | |
| مقدمة عامة | |
| الفصل الأول: عموميات حول البنوك التجارية والجهاز المصرفي بالجزائر | |
| مدخل الفصل | 2 |
| المبحث الأول: عموميات حول البنوك | 3 |
| المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك | 3 |
| أولا: نشأة البنوك | 3 |
| ثانيا: تعريف البنوك | 4 |
| المطلب الثاني: أنواع البنوك | 5 |
| المطلب الثالث: دور البنوك في الأنظمة الاقتصادية | 7 |
| المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية | 10 |
| المطلب الأول: مفهوم ووظائف البنوك التجارية | 10 |
| أولا: تعريف البنوك التجارية | 10 |
| ثانيا: وظائف البنوك التجارية | 11 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية | 13 |
| المطلب الثالث: خصائص وموارد البنوك التجارية | 15 |
| أولا: خصائص البنوك التجارية | 15 |
| ثانيا: موارد البنوك التجارية | 16 |
| المبحث الثالث: النظام المصرفي في الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا | 18 |
| المطلب الأول: النظام المصرفي في الجزائر من 1962 إلى 1988 (قبل صدور قانون والقرض) | 18 |
| المطلب الثاني: النظام المصرفي في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض (10/90) إلى يومنا هذا | 22 |
| المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي في الجزائر | 26 |
| خلاصة الفصل | 28 |
| الفصل الثاني: الإطار النظري لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية | |
| مدخل الفصل | 31 |
| المبحث الأول: عمومياتحول التحرير المالي | 32 |
| المطلب الأول: مفهوم التحرير المالي | 32 |
| المطلب الثاني: أنواع وأهداف التحرير المالي | 34 |
| أولا:أنواع التحرير المالي | 34 |
| وثانيا: أهداف التحرير المالي | 35 |
| المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التحرير المالي | 36 |

| | |
|---|---|
| أولا: إيجابيات التحرير المالي | 36 |
| ثانيا: سلبيات التحرير المالي | 37 |
| المبحث الثاني:ماهية الخدمات المالية والمصرفية | 39 |
| المطلب الأول: مفهوم الخدمات المالية والمصرفية | 39 |
| المطلب الثاني نشأة الخدمة المالية والمصرفية | 41 |
| المطلب الثالث: مميزات الخدمة المالية والمصرفية | 43 |
| المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية | 45 |
| المطلب الأول: تعريف تجارة الخدمات المالية والمصرفية | 45 |
| المطلب الثاني:أهمية تجارة الخدمات المالية والمصرفية في النشاط الإقتصادي | 46 |
| المطلب الثالث:أهم مزايا ومخاطر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية | 48 |
| أولا: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية | 48 |
| ثانيا:المخاطر الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية | 49 |
| خلاصة الفصل | 53 |
| الفصل الثالث: دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية Badr الجزائري– وكالة "سيدي عيسى"– المسيلة. | |
| مدخل الفصل | 54 |
| المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 55 |
| المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 55 |

| | |
|---|---|
| أولا: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 55 |
| ثانيا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 57 |
| المطلب الثاني: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 58 |
| أولا: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 58 |
| ثانيا: مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية | 59 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | 60 |
| المبحث الثاني: تقديم بطاقة فنية عن وكالة "سيدي عيسى" 903 | 64 |
| المطلب الأول: نشأة وكالة "سيدي عيسى" 903 | 64 |
| المطلب الثاني: مهام ووظائف الوكالة | 64 |
| المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لوكالة "سيدي عيسى" 903 | 67 |
| المبحث الثالث: دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة "سيدي عيسى" | 69 |
| المطلب الأول: تصميم الدراسة الميدانية | 69 |
| المطلب الثاني: الدراسة المالية والمحاسبية لوكالة "سيدي عيسى" 903 | 71 |
| المطلب الثالث: أهم خدمات الوكالة ونموذج الأسئلة | 74 |
| خلاصة الفصل | 81 |
| الخاتمة العامة | 83 |
| قائمة المراجع | |

# فهرس الجداول و الأشكال

**قائمة الجداول:**


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | بداية التحرير المالي لبعض الدول | **33** |
| 2-3 | الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول ) | **70** |
| 3-3 | الميزانية المالية المختصرة(جانب الخصوم ) | **71** |
| 4-3 | المؤشرات المالية | **71** |
| 5-3 | تحليل نسب الميزانية | **72** |
| 6-3 | تحليل حسابات النتائج | **73** |


**قائمة الأشكال:**


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | رسم تخطيطي للهيكل التنظيمي للبنك التجاري | **14** |
| 2-1 | المؤسسات المالية المكونة لنظام المصرفي الجزائري في (2010) | **27** |
| 3-3 | الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | **60** |
| 4-3 | الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي عيسى | **68** |

# فهرس الجداول و الأشكال

## قائمة الجداول:


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-2 | بداية التحرير المالي لبعض الدول | **33** |
| 2-3 | الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول ) | **70** |
| 3-3 | الميزانية المالية المختصرة(جانب الخصوم ) | **71** |
| 4-3 | المؤشرات المالية | **71** |
| 5-3 | تحليل نسب الميزانية | **72** |
| 6-3 | تحليل حسابات النتائج | **73** |


## قائمة الأشكال:


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | رسم تخطيطي للهيكل التنظيمي للبنك التجاري | **14** |
| 2-1 | المؤسسات المالية المكونة لنظام المصرفي الجزائري في (2010) | **27** |
| 3-3 | الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية | **60** |
| 4-3 | الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي عيسى | **68** |

## مقدمة عامة

### I-توطئه:

شهد العالم في العقود الأخيرة مجموعة من التغيرات الجذرية على المستويين الاقتصادي والمالي، تمثلت أساسا في ترابط أسواق التمويل الدولية كنتيجة لتأثيرات العولمة المالية التي صاحبتها ثورة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وكان لتلك التطورات تأثيراتها وانعكاساتها الواضحة على مستوى القطاع المالي والمصرفي، وظهر ذلك جليا من خلال النمو الكبير الذي مس البنوك والمؤسسات المالية حجما ونشاطا، وبرز أيضا من خلال زيادة حدة المنافسة بين تلك المؤسسات والمصارف، الأمر الذي تطلب منها أن تعمل على تحسين مستوى الخدمات التي توفرها لعملائها ودعمها بمختلف الأساليب والتكنولوجيا الحديثة.

تعتبر البنوك التجارية المكون والمؤثر الفعال ضمن هيكل الجهاز المصرفي إذ تلعب دورا هاما في رفع الاقتصاد وتوفير التمويل اللازم لكل القطاعات، فهي تساهم بشكل جوهري في تصعيد ركائز التنمية الاقتصادية باعتبارها الوسيط الاقتصادي الذي يقوم بنقل الأموال من أصحاب الفائض المالي إلى أصحاب العجز المالي، ونظرا للأهمية البالغة لدور البنوك التجارية في تمويل مختلف المشاريع، أولت الجزائر اهتماما كبيرا لهذه المنشآت المالية من خلال الإصلاحات التي أحدثتها على النظام المصرفي والمتعلقة باستقلالية المؤسسات المصرفية.

وضمن هذا السياق شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات لمسايرة الاتجاه العالمي خاصة موجة التحرر الاقتصادي التي عرفتها اقتصاديات الاشتراكية، وقد شملت هذه الإصلاحات عدة قطاعات من بينها القطاع المالي والمصرفي، حيث كان لصدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض الرغبة الواضحة من طرف السلطات المالية الجزائرية في تحرير القطاع المصرفي.

تعتبر مرحلة التسعينات التي مرت بها الجزائر أدق مراحل التحول في تاريخ الاقتصاد الجزائري الحديث، فقد بدا واضحا الاتجاه نحو تحرير الاقتصاد الوطني، فأصبحت المنافسة

المحلية لا تكفي فجاءت المنافسة العالمية نتيجة عولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية لتلتقي بتحدياتها على عاتق الإدارة المصرفية، وأصبح تطوير الخدمات المصرفية ومواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة في مجال الصناعة المصرفية، والاهتمام بجودة الخدمات وتحقيق رغبات العملاء أحد المداخل الرئيسية لزيادة وتطوير القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.

**II-الإشكالية:**

من خلال كل ما سبق تبرز ملامح الإشكالية في التساؤل التالي:

ما هو أثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على أداء البنوك التجارية الجزائرية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو دور البنوك التجارية وما أهميتها في تمويل التنمية الاقتصادية؟
- ماذا نقصد بالإصلاحات المالية والمصرفية في الجزائر؟
- ما هي سبل تحديث وعصرنة البنوك الجزائرية لتسهيل الاندماج في الاقتصاد العالمي؟
- كيف يساهم تحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية في تحسين أداء البنوك التجارية في الجزائر؟

**III-فرضيات البحث:**

على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث، ارتأينا اقتراح الفرضيات التي سنختبر مدى صحة محتواها في بحثنا هذا، والتي هي على النحو التالي:

-للبنوك التجارية دور هام في تمويل التنمية الاقتصادية في أي بلد.

-سمح انفتاح وتحرير السوق المصرفي الجزائري من ظهور بوادر المنافسة، وحفز البنوك على إدخال تكنولوجيا الصناعة المصرفية والاهتمام بتطور جودة الخدمات المصرفية وتحسين أدائها.

**IV-أهمية البحث:**

*تبرز أهمية البحث في العديد من الجوانب من أهمها:

- تزايد أهمية ودور الخدمات المالية في النشاط الاقتصادي بشكل عام، وذلك على مستوى النشاط الداخلي والدولي.
- ربط إشكالية الإصلاح الجزائري بالتحرير المصرفي ومنه التوجه لانفتاح تجارة الخدمات المالية والمصرفية الجزائرية على النظام الاقتصادي العالمي.
- أهمية ودور القطاع المصرفي في سياق الإصلاحات والتحولات التي يمر بها الاقتصاد الوطني، في ظل التحديات التي تفرضها التطورات الاقتصادية العلمية والدور الذي يجب أن تلعبه البنوك الجزائرية لمسايرة هذه التطورات العالمية.

**V-أهداف البحث:**

- التعرف على دور البنوك التجارية في النشاط الاقتصادي.
- التعرف على أثر الإصلاحات المالية والمصرفية على أداء البنوك التجارية.
- محاولة إبراز أهم المتطلبات التي يتم تجسيدها لتأهيل المنظومة المصرفية الجزائرية.
- إبراز انعكاسات سياسة التحرير المصرفي على النشاط المصرفي.

**VI-حدود الدراسة:**

إن الطبيعة التي يتميز بها موضوع دراستنا جعلت حدوده تعرف 3 تصنيفات، على النحو التالي:

**الحدود الموضوعية:** تتميز بإبراز البنوك التجارية كعامل مؤثر والخدمات المصرفية كعامل متأثر.

**الحدود المكانية:** بنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة سيدي عيسى".

**الحدود الزمانية:** امتدت الفترة التي خصصنا فيها دراستنا في الفصل الأخير ما بين فترة 2013-2015.

**VIII-دوافع اختيار الموضوع:**

تنوعت أسباب اختيارنا لهذا الموضوع بين صنفين من المبررات، هما:

***مبررات ذاتية:**

- علاقة الموضوع بالتخصص اقتصاديات التمويل والبنوك.
- الميل الشخصي للموضوع.

***مبررات موضوعية:**

- التعرف على عمل البنوك وأهم ما تقدمه من خدمات.
- الإطلاع على آخر المستجدات التي طرأت على الصناعة المصرفية في الجزائر.
- ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي من خلال الدراسة الميدانية لوكالة "سيدي عيسى".

**VIII-المنهج المستخدم في البحث:**

إن طبيعة الموضوع جعلت من معالجته تتطلب استخدام منهجين رئيسيين هما: المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي.

***المنهج الوصفي:** تم اعتماده في سرد الجانب النظري للجهاز المصرفي والتحرير المالي والمصرفي، من مفاهيم وخصائص وكذا أهم الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية.

***المنهج التحليلي:** فقد استخدمناه في إبراز وتحليل أثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.

**IX-الدراسات السابقة:**

- نظرا لأهمية الموضوع تحرير قطاع الخدمات المصرفية، فقد عينت دراسات سابقة نذكر منها:

***فاطمة بوسالم:** "أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية" –حالة الجزائر–، شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2011.

**هدف الباحث إلى:**

- التعرف على أهم الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية الجزائرية.
- تحليل أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات المصرفية على كفاءة البنوك المحلية للدول النامية ومنها الجزائر.
- تحديد السياسات والاستراتيجيات التي يجب على المسؤولين في الدول النامية والجزائر إتباعها لمواجهة المنافسة المحلية.

**خلص الباحث إلى:**

- أصبح من الضروري على البنوك في الدول النامية والجزائر في ظل التطورات المتلاحقة التي يشهدها المجال، وضع إستراتيجية عمل تمكنها من الاستفادة من إيجابيات التحديات الراهنة، وبالمقابل العمل على التقليل من حدة السلبيات والمخاطر التي يفرزها التطور المصرفي.
- بالرغم من قيام عدد كبير من الدول النامية بتقديم جداول التزاماتها المحددة في مجال تحرير التجارة الدولة في الخدمات المالية والمصرفية، إلا أن مستوى الالتزامات التي تقدمت بها يعتبر منخفض نسبيا.

***عادل رحال:** "تحديد الخدمة المصرفية لمواجهة إختلالات المنظومة المصرفية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوفي الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة–2013.

**هدف الباحث إلى:**

- محاولة تقسيم مدى تطبيق التقنيات الحديثة التي تمكن من تحسين نوعية الخدمة المصرفية المقدمة إلى الزبائن مما يمكن إبراز الكفاءات المصرفية وتحقيق النمو السريع المواكب لتطورات.

- محاولة معرفة مدى استجابة البنوك الجزائرية للتطورات الحاصلة في المجال المصرفي، وأهم العراقيل التي تواجهها لإيجاد الحلول المناسبة.

**خلص الباحث إلى:**

- ساعد برنامج الإصلاح المصرفي في القضاء على مشاكل كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري.
- إن تبني الجزائر سياسة التحرير المصرفي والمالي في سياق الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المصرفية التي تم مباشرتها مع مطلع التسعينات بهدف التحول من نظام الاقتصاد الموجه إلى تبني آليات اقتصاد السوق.

***عبد القادر بريش:** "التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2006.

**هدف الباحث إلى:**

- إبراز المتطلبات التي يجب الأخذ بها لتطوير الخدمات المصرفية والارتقاء بجودتها ودعم القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.
- لفت انتباه الباحثين والأكاديميين والممارسين إلى ضرورة الاهتمام بالبحث في مجال تطوير الخدمات المصرفية.

**خلص الباحث إلى:**

- بالرغم من الجهود المبذولة من الناحية التشريعية في مجال الإصلاحات المصرفية، إلا أنه لم يكن لها انعكاسات على تحسين أداء البنوك الجزائرية وتحسين الخدمات المصرفية المقدمة.
- أهمية البنوك العمومية الجزائرية لا يعود بالدرجة الأولى إلى كفاءة هذه البنوك بقدر ما يعود لعوامل تاريخية ولطبيعة ملكية هذه البنوك للدولة واحتكارها النشاط المصرفي من جهة، ومن جهة ثانية يعود إلى عدم الثقة في البنوك الخاصة.

***مساهمة الباحث:**

عالج هذا البحث إشكالية التحديات التي تواجه البنوك الجزائرية في ظل التطورات العالمية، كما عالج إشكالية التحرير المالي وأثره على الجهاز المصرفي وانعكاساته على تطور الخدمات المصرفية، وتطرقنا أيضا إلى إستراتيجية عمل البنوك التجارية الجزائرية، وفي الأخير قمنا بدراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي عيسى لإبراز أثر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بعد الإصلاحات على الصناعة المصرفية للبنوك التجارية الجزائرية.

**XI-خطة وهيكل البحث:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية المطروحة في بحثنا هذا، وبغية تحقيق الأهداف، ارتأينا تقسيم هذا البحث على النحو التالي:

**الفصل الأول: (عموميات حول البنوك التجارية والجهاز المصرفي بالجزائر):** والذي يحدد عموميات حول البنوك بالإضافة إلى التطرق لماهية البنوك التجارية وكذا النظام المصرفي في الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا.

**الفصل الثاني: (الإطار النظري لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية):** والذي يحدد عموميات حول التحرير المالي، وماهية الخدمات المالية والمصرفية، كما يتناول أيضا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية، وإبراز أهميتها في النشاط الاقتصادي و أهم مزايا ومخاطر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

**الفصل الثالث: (دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي عيسى):** يتطرق هذا الفصل إلى عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، بالإضافة إلى تقديم بطاقة فنية عن وكالة سيدي عيسى، نشأتها وأهم وظائفها والهيكل التنظيمي للوكالة، كما تناول هذا الفصل دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي عيسى بحيث تضمن الدراسة المالية والمحاسبية للوكالة، وأهم الخدمات المقدمة من طرف الوكالة.

وتختم الدراسة بالنتائج المتوصل إليها بالإضافة إلى اختبار فرضيات البحث، وفي الأخير التوصيات وقائمة المراجع التي يتم الاعتماد عليها في هذه الدراسة.

* عموميات حول البنوك التجارية والجهاز المصرفي بالجزائر

## المبحث الأول:

* عموميات حول البنوك.

## المبحث الثاني:

* ماهية البنوك التجارية.

## المبحث الثالث:

*النظام المصرفي في الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا.

**مدخل الفصل:**

يلعب الجهاز المصرفي دورًا هاما في التطور والازدهار الاقتصادي، حيث تعتبر البنوك التجارية أهم قطب وأنشط الوحدات التي تعمل في الجهاز المصرفي وهذا نظرًا لدور الفعال في مجال حشد الأموال و إعادة دمجها في الاقتصاد، فتعتبر الأنظمة البنكية أهم الوساطات المالية، فقد احتلت منذ فترات طويلة أهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، وتزداد أهميتها من يوم لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على الاقتصاديات الوطنية من جهة ومع التحولات العميقة التي يشهدها المحيط المالي الدولي من جهة ثانية، وفي هذه الظروف ما فتئت البنوك إلى أن أصبحت تساهم بشكل جوهري في تصعيد ركائز النشاط الاقتصادي.

وفي إطار التوجه العالمي الجديد والمتمثل في تحرير الاقتصاد أصبح من الضروري مواكبة هذا التغيير وتفعيل دور البنوك بما يخدم هذه السياسة المنتهجة، لذا أقرت الجزائر العديد من الإصلاحات المصرفية التي كان أهمها قانون النقد والقرض (10/90) والذي أعطى نفسا جديدا للجهاز المصرفي الجزائري؛ حيث سنتطرق في هذا الفصلإلى عموميات حول البنوك التجارية والجهاز المصرفي بالجزائر والذي يتناول 3 مباحث، المبحث الأول عموميات حول البنوك ، أما المبحث الثاني يتناول ماهية البنوك التجارية وفيما يخص المبحث الثالث يتطرق لنظام المصرفي في الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا.

## المبحث الأول: عموميات حول البنوك:

مع اتساع النشاط الاقتصادي وتعدد أطرافه بشكل استحالت معه آليات العمل القديمة أصبحت الحاجة إلى ظهور أطراف جديدة مهمتها جمع الأصول وإعادة توزيعها، وذلك لتطور الاقتصاد واستمرار توسعه، فما فتأت البنوك أن كان لها مكانة هامة وأهمية بالغة في مختلف المنظومات الاقتصادية، حيث خصصنا هذا المبحث للتحدث عن عموميات البنوك وسنتطرق في المطالب الثلاث إلى نشأة ومفهوم البنوك، أنواع البنوك، ودورها في الأنظمة الاقتصادية.

### المطلب الأول: نشأة ومفهوم البنوك:

**1-نشأة البنوك:** نشأت البنوك والمصارف التجارية منذ قرون طويلة، حيث أن تاريخ أول نشاط مصرفي في العالم يرجع إلى عام 1700 قبل الميلاد في بابليون، غير أن معالم الاقتصاد الحديث والنشاط المصرفي الملازم له لم تظهر إلى قرب العصر الحديث، وعلى تدرج دام عدة قرون، من أبرز معالمه: إنشاء أول بنك في مدينة البندقية عام "1157"، ثم بنك برشلونة بإسبانيا عام "1401"، ثم بنكريالتو بالبندقية عام "1587" وبنك أمستردام عام 1609، وبنك هامبورج عام "1619" وبنك إنجلترا عام "1694" وبنك فرنسا عام "1800".

كما كان أول ظهور لشيك في إنجلترا عام "1659"، وظهور أوراق البنكنوت لأول مرة في أوروبا عام "1661" وكان ذلك في السويد.[1]

ولقد برز العمل المصرفي وتطور تبعا لاستعمال النقود كوسيلة للمبادلات وعليه فنشأة البنوك قد مرت بعدة مراحل يمكن إيجازها فيما يلي:

**المرحلة الأولى: مرحلة التاجر:**

إن توسع التجار وزيادة رأس مالهم بالإضافة إلى السمعة الطيبة جعل الأفراد يثقون فيهم وذلك بإيداع أموالهم لديهم مقابل عمولة، وتطورت أعمالهم إلى القيام بعملية الاقتراض مقابل فوائد من خلال إصدار حوالات التي استندت لبعض الهياكل حاليا.

[1] محي الدين إسماعيل علم الدين، **موسوعة أعمال البنوك**، الطبعة الثانية، (دار حراء، مصر، 1993)، ص: 21-22.

**المرحلة الثانية: مرحلة الصائغ:**

دوره كان تقريبا من دور المصارف حاليا، حيث كان الأفراد يودعون سبائكهم لديه لفترات متفق عليها وهذا لأنه يمتلك الحماية الكافية ولديه أمتن الخزائن المحكمة الإقفال، إلى أن تطور هذا النشاط وأصبحت المصارف تتعامل مع الأفراد.

**المرحلة الثالثة: مرحلة ظهور المصارف:**

إن زيادة نشاط الصاغة أدى إلى زيادة كبيرة في الثروات، حيث بدأ النشاط يتطور، وشكل بداية إنشاء المصارف من قبل هؤلاء الصاغة، الذي اقتصر نشاطهم على قبول الودائع والاقتراض مقابل فائدة وكان أساس التعامل الذهب والفضة.

**المرحلة الرابعة: مرحلة إصدار الأوراق المالية والنظام المصرفي الحديث:**

تمدد نشاط المصارف واتسع إلى أن أصبح على شكله الحالي، وتطور البنوك كان نتيجة للتطور الحاصل في جميع الميادين لأن العمل المصرفي اتخذ شكلا جديدًا ومختلفًا بظهور النقود، وتوسع رقعة الأنشطة المصرفية، في مجالات عديدة وأصبحت كشركات قابضة تقدم الخدمات المحاسبية، المشورة المالية ولتمويل المشروعات.[1]

فالبنوك منذ نشأتها عرفت تطورات كبيرة وواسعة في العديد من المجالات حيث أن البنوك لم تعد مجرد خزائن تودع فيها أموال الغير إذ ما فاضت من حاجتهم وتسحب منها إذا رغبوا في ذلك "البنوك تقترض لكي تقرض".[2]

**2-تعريف البنوك:**

يتكون الجهاز المصرفي من وحدات تسمى المصارف أو البنوك، وقد تعددت تعاريف البنوك في الدول، لأن البنوك في معظم البلاد تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها حيث تنص هذه القوانين على تعريف لها، كما تختلف هذه التعاريف باختلاف طبيعة نشاطها وشكلها القانوني "حيث يعرف الجهاز المصرفي بأنه مجموعة المؤسسات والقوانين والأنظمة التي تتألف منها وتعمل في ظلها المصارف".

[1] سماح ميهوب، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004، ص:6.

[2] سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، الطبعة الأولى، (مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000)، ص:07.

-ويقصد بالمصرف: منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منشآت الأعمال لغرض اقتراضها للآخرين وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية (أسهم وسندات) محددة.[1]

-ويعرف كذلك على أنه: مكان التقاء عرض الأموال بالطلب عليها، أي أن المصارف تعمل كأوعية تتجمع فيها المدخرات، ومن ثم تتولى عملية ضخ هذه الأموال إلى الأفراد على شكل قروض واستثمارات، أي أنها حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين.[2]

-أما التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون (90-10) الصادر في 14 أفريل المتعلق بالقروض والنقد في مادته 144: البنك هو شخصية إعتبارية التي تمتهن بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض، وتوفير وسائل الدفع وتسيرها".[3]

-وبناء على ما سبق يمكن تعريف البنك: على أنه مؤسسة ذات نشاط معين يتمثل في الوساطة المالية أو بعبارة أخرى هو وسيلة التعامل في القروض على اختلاف أنواعها إذ أن البنك يقترض من مجموعة من الأفراد ثم يقرض الأموال المودعة لديه إلى مجموعة أخرى من الأفراد أو استثمارها في شتى أوجه الاستثمار، وتؤول إليه في النهاية الأرباح المترتبة على عمليتي الإقراض والاقتراض.

**المطلب الثاني: أنواع البنوك.**

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية وتبعًا لذلك تختلف كل من النظم المصرفية ومميزاتها من دولة لأخرى، حيث تنوعت البنوك وذلك لتعدد المعايير المصنعة على أساسها وذلك كما يلي:

**أولا: من حيث طبيعة النشاط**

تنقسم هنا البنوك إلى:

**البنوك المركزية:** هو المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود في كل الدول وهو المؤسسة التي ترأس النظام النقدي وتشرف على تسييره، ويتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد، ويعتبر البنك المركزي بنك البنوك وبنك للحكومة.

[1] محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، (دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر، 2006)، ص:07.
[2] مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، (دار وائل للنشر، الأردن، ب.ت)، ص:13.
[3] فضيل فارس، **التقنيات البنكية**، محاضرات وتطبيقات، (مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013)، ص:24.

كما يقوم بتقديم التسبيقات الضرورية للحكومة في إطار القوانين والتشريعات السائدة، لذلك يقال أن البنك المركزي هو الملجأ الأخير للإقراض.[1]

**2-البنوك التجارية:** يعرف على أنه وسيط مالي والذي تتمثل عملياته في تحويل الودائع التي تتلقاها من الجمهور إلى قروض، كما يقصد به تلك المؤسسة التي تمارس عملية الائتمان، الإقراض والاقتراض.[2]

**3-البنوك الصناعية:** تتخصص هذه البنوك في تمويل الأنشطة الصناعية في المجتمع، حيث تقوم بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية أو بضمان أرض المصنع، والمباني المقامة عليه، وغيرها، كذلك تقوم هذه البنوك بتمويل العمليات الجارية في مجال النشاط الصناعي مثل شراء السلع الوسيطة أو التامة الصنع منها.

**4-البنوك الزراعية:** تختص هذه البنوك بالتمويل الزراعي لغرض التوسع الأفقي والرأسي في الزراعة للحصول على أكبر إنتاج من المحاصيل الزراعية، ويتفق النشاط الإقراضي للبنوك الزراعية مع طبيعة النشاط الزراعي، بمعنى أنها تقوم بتقديم قروض موسمية قصيرة ومتوسطة الأجل لتمويل القطاع الزراعي، كما تقوم بتقديم قروض طويلة الأجل لتمويل شراء بعض الأراضي واستصلاحها.[3]

**5-البنوك العقارية:** البنك العقاري وهو الخاص بإقراض أصحاب الأراضي الذين يريدون إنشاء عمارة عليها، أو من له عقار ويريد إتمامه، فيعطيهم قروضا طويلة الأجل بفائدة مشروطة في عقد القرض تسدد من أصل القرض.[4]

**6-بنوك وصناديق التوفير:** هي البنوك والصناديق التي تقبل المدخرات صغيرة الحجم وتقوم بمنح قروض صغيرة الحجم (السلف) أيضا الجمهور المتعاملين معها.

**7-البنوك التعاونية:** وهي البنوك التي تقدم قروضا إلى الجمعيات التعاونية بأنواعها المختلفة الزراعية، الاستهلاكية والحرفية وغيرها.

**ثانيا: من حيث علاقتها بالدولة:** [5]

---

[1] الطاهر لطرش،**تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، (ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005)، ص:11.
[2] ضياء مجيد،**الاقتصاد النقدي**، (مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008)، ص: 273
[3] حسن أحمد عبد الرحيم،**اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، (مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2009/2008)، ص: 72-76.
[4] رمضان حافظ عبد الرحمان،**موقف الشريعة الإسلامية من البنوك**، الطبعة الأولى، (دار السلام، لبنان، 2005)، ص:29.
[5] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الثانية، (دار وائل للنشر، الأردن، 2000)، ص: 20-21.

1. **بنوك القطاع العام:** وتعود ملكية هذه البنوك كلية لدولة.
2. **بنوك القطاع الخاص:** وتعود ملكية هذه البنوك كلية للقطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين أو الاعتباريين، سواء كانت على شكل مشروعات فردية أو شركات خاصة، أو شركات أموال.
3. **بنوك مختلطة:** ويشترك في ملكية هذه البنوك كل من القطاع الخاص والعام.

**ثالثا: من حيث جنسيتها:**

1. **البنوك الوطنية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى أشخاص طبيعيين أو اعتباريين تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها.
2. **البنوك الأجنبية:** وهي البنوك التي تعود ملكيتها إلى رعايا دولة أخرى غير الدولة المسجلة فيها هذه البنوك.
3. **البنوك الإقليمية:** وهي البنوك التي يشترك في ملكيتها عدد من دول المنطقة المعينة مثل صندوق النقد العربي.
4. **البنوك والصناديق الدولية:** وهي البنوك والصناديق المنبثقة عن هيئات دولية كالبنك الدولي.

**المطلب الثالث: دور البنوك في الأنظمة الاقتصادية.[1]**

النظامان الرأسمالي والاشتراكي هما أكبر الأنظمة وقد لعبت البنوك دورًا هاما فيهما:

**أولا: دور البنوك في النظام الاشتراكي:**

يعتبر الجهاز المصرفي في البلدان الاشتراكية الصالح العام للاقتصاد القومي وهو الهدف الرئيسي الذي تسعى إلى تحقيقه من خلال اعتبارات اقتصادية عديدة، وباعتبار الدولة الاشتراكية تتبع في اقتصادياتها على الأسلوب التخطيطي القومي الشامل، وتملك الدولة فيه جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج وفي ضل هذا النظام يقوم الجهاز المصرفي بوظيفة الرقابة والمتابعة لتنفيذ الخطة الاقتصادية، ويتكون الجهاز المصرفي في البلدان الاشتراكية من بنك الدولة وعدد من البنوك المتخصصة التي تسيطر عليها الدول الاشتراكية.

[1] فاطمة بن علية، هدى يونيف، **دور البنوك فى التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في المحاسبة والمالية، معهد (بوسعادة، الجزائر)، ص:12.

حيث تقتصر **أهم مهام البنك المركزي (بنك الدولة) في النظام الاشتراكي على:**

- يشترك البنك المركزي مع بنك التجارة الخارجية في الاحتفاظ بالحسابات الناتجة عن التعامل مع العالم الخارجي.
- إصدار الأوراق النقدية والعملة المساعدة وذلك طبقا لخطة التداول النقدي الذي يضعها بالاشتراك مع وزارة المالية.
- الاحتفاظ بحسابات الدولة وذلك عن طريق كافة الإيرادات والمصاريف المتعلقة بجميع المستويات.
- يقوم بعمليات المقاصة، كما يقوم بتسوية المعاملات.
- يقوم بمنح القروض قصيرة الأجل التي لا تزيد عن سنة لمختلف المشروعات الإنتاجية التسويقية.

كما يمكن في بعض الأحيان منح قروض طويلة الأجل للمزارع الجماعية وكذا تعاونيات الإسكان.[1]

فبنك الدولة في النظام الاشتراكي يعتبر أساس الجهاز المصرفي، لذا فالبنوك الأخرى لم تكن لها أي سلطة بل كانت توجه من طرف بنك الدولة حيث أنها تعتبر مجموعة من البنوك تقوم بالعمل المصرفي في تكامل شبه تام لتقديم الخدمات المصرفية بعيدا عن التنافس.

وخلاصة ذلك أن بنك الدولة في النظام الاشتراكي يعتبر بنك وحكومة في نفس الوقت، قال ليبين "بدون البنوك لا يمكن تحقيق دولة اشتراكية".[2]

**ثانيا: دور البنوك في ظل النظام الرأسمالي**

ارتباطًا بالنظم الاقتصادية القائمة في كل وحدة سياسية من وحدات العالم، تختلف المهام التي يتصف بها الجهاز المصرفي الاشتراكي عن النظام الليبرالي، فالبنوك في النظام الرأسمالي تسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح وهي تتسابق في منافسة بعضها البعض من هذا المجال كما أن نشأة البنوك ترتبط أساسًا بمنشأ الرأسمالية، فقد كان لتراكم رؤوس الأموال دور مهم في ظهور وتوسع نشاط البنوك وشرطًا ضروريا لولاة الرأسمالية فمع نمو التجارة الخارجية والأعمال

[1] محمد عبد العزيز، مدحت محمود العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية**، (دار النهضة، لبنان، 1979)، ص:117.
[2] فتح الله لعلو، **الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل والنقود والائتمان**، (دار الحداثة للطبع والنشر، المغرب، 1981)، ص:14.

المصرفية، وكذا تدفق المعادن النفيسة في المستعمرات الأمريكية على البلدان الأوروبية كان لها دور كبير في تطوير الرأسمالية.

ومع تطور التجارة الخارجية أخذ بعض الإنتاج يكتسب طابعا سلعيا الهدف منه التبادل الذي أدى إلى تطور هذه العلاقة السلعية النقدية إلى تفاقم عدم المساواة، ومن ثم عرفت ظاهرة المديونية، اصطحبت بالربا وأخذ الدائنون يتحولون إلى مرابين يقومون بتكديس النقود من أجل إقراضها بالربا، كما انتشرت مكاتب الصرافة وكان أصحابها يقومون مع صرف العملات بحفظ النقود وتحويلها، وتقديم القروض نظير فائدة ومن ثم أخذت الرأسمالية تظهر وتطورت فاعليتها واتسع نطاقها وتغير مضمونها وهكذا تعتمد الدولة الرأسمالية على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج.

لذا فالبنوك في النظام الرأسمالي تتمتع بحريتها في التصرف واختيارها مجالات أعمالها فهي تسعى لتحقيق الربح وبعث المنافسة. وهنا نرى تقلص مهام البنك المركزي الذي يتمتع بالسلطة في النظام الاشتراكي، فدوره يقتصر على المراقبة والمساعدة فقط، لكونه الأداة الرئيسية التي تدخل بها الدولة لتنظيم وتنفيذ سياستها الاقتصادية.

فبهذا ينتج أن البنك لا غنا عنه خصوصا في النظام المخطط وفي التنمية العادلة، فالنظام الرأسمالي القائم على أساس ليبرالي يعتبر البنك أحد الركائز المهمة في النظام، وأحد أكثر المنشآت الاقتصادية نفوذا وأرباحا.

## المبحث الثاني: ماهية البنوك التجارية.

احتلت البنوك التجارية أهمية بالغة في مختلف المنظمات الاقتصادية، حيث تزداد أهميتها من وقت لآخر مع التطورات الهامة التي تطرأ على اقتصاديات الدول، خاصة وأنها تقوم بتزويد المشاريع والقطاعات المختلفة والاقتصاديات بشكل عام، كذا بالتمويل لمواكبة التطور السريع الذي يميز العصر، حيث خصصنا هذا المبحث للتعريف بالبنوك التجارية ووظائفها، الهيكل التنظيمي، خصائص وموارد البنوك التجارية.

### المطلب الأول: مفهوم ووظائف البنوك التجارية.

#### 1-تعريف البنوك التجارية:

**التعريف الأول:** يعرف البنك التجاري على أنه المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان، حيث تحصل على الأموال من العملاء وتتعب بتصديرها في آجال محددة كما تقدم القروض وقد استمدت سيمتها من وظيفتها بمنح قروض للتجار لتنفيذ أعمالهم التجارية.[1]

**التعريف الثاني:** البنك التجاري نوع من أنواع المؤسسات المالية التي يرتكز نشاطها في قبول الودائع ومنح الائتمان، والبنك التجاري بهذا المفهوم يعتبر وسيطا بين أولائك الذين لديهم أموالا فائضة وبين أولائك الذين يحتاجون إليها.[2]

**التعريف الثالث:** إن البنوك هي أهم مجموعة من مجموع الوسائط الماليين، ونقصد بالبنوك التجارية البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي وخدمته بما يحقق أهداف وسياسة الدولة ودعم الاقتصاد القومي وتباشر عملية تنمية الادخار والاستثمار المالي.[3]

**التعريف الرابع:** البنك هو منشأة مالية تنصب عملياتها الرئيسية على تجميع الموارد

أو الأموال الفائضة عن حاجات أصحابها (أفراد، مؤسسات، الدولة)، وإعادة إقراضها وفق أسس معينة أو استثمارها في مجالات أخرى، ولقد تعددت التعاريف الخاصة بالبنوك التجارية، إلا أنها تفيد في مجموعها على أن البنك التجاري هو مؤسسة مالية متخصصة، تعمل في السوق النقدي، وتطلع أساسا بتلقي الودائع بمختلف أنواعها، كما تتميز عملياتها بشكل

[1] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية -الساحة المركزية- بن عكنون، الجزائر، 2011 ، ص:32.
[2] منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثالثة ،المكتب العربي الحديث،مصر، 1996، ص:5.
[3] محمد سليم، **البنوك إدارة والبورصات والأوراق المالية**، (جامعة المنصورة، مصر)،(ب،ت)، ص:85.

خاص بالتعامل بالائتمان قصير ومتوسط وطويل الأجل، وهذا ما يميزها عن المؤسسات الائتمانية الأخرى.

**2-وظائف البنوك التجارية:**

من الوظائف التي تقوم بها البنوك التجارية ما هو تقليدي ارتبط بظهورها، ومنها من ظهر نتيجة تطور العمل البنكي واتساع نطاق العمليات التي تزاولها البنوك حيث تتمثل الوظائف التقليدية التي تقدمها البنوك التجارية فيما يلي:

**1-الوظائف التقليدية:** يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- منح القروض المختلفة وفتح الحسابات الجارية المدينة.
- تحصيل الأوراق التجارية وخصمها.
- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة.
- تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- تشغيل موارد المصرف المختلفة موازنا بين معياري السيولة والربحية والأخذ بمبدأ الأمان.
- التعامل بالعملات الأجنبية والشيكات السياحية والحوالات بأنواعها.
- المساهمة في إصدار الأوراق المالية للشركات، التعامل بمختلف الأوراق المالية للشركات.

**2-الوظائف الحديثة:**

الخدمات غير التقليدية هي مجموعة الخدمات المصرفية التي قدمت للسوق المصرفي حديثا بواسطة بعض البنوك، وليس كل البنوك، وقد تظهر وتستمر لفترة ثم تختفي من السوق أو قد يتغير شكل تقديمها، كما لا يشترط أن تقدم لكل العملاء بالبنك، وعليه فيمكن تلخيصها فيما يلي:[2]

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة**، مرجع سبق ذكره، ص:36.

[2] فوزية بن يوسف: **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية، وعملياتها غير التقليدية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2008-2009، ص:22.

**1-تقديم خدمات استثمارية للمتعاملين:**

مؤخرا أصبحت المصارف تشترك في إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين معها لدى إنشاء مشروعاتهم، ويتم على أساس هذه الدراسات تحديد الحجم الأمثل للتمويل المطلوب، وكذلك طريقة السداد ومدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل، فتعتبر مصلحة المصرف ومصلحة المشروع الذي سيتعامل معه مصلحة مشتركة، فكلما ارتفعت كفاءة المشروع كلما كان ذلك أفضل للمصرف الذي يموله.

**2- ادخار المناسبات:**

تشجيع المصارف المتعاملين معها أن يقوموا بالادخار لمواجهة مناسبات معينة مثل: مواجهة نفقات موسم الاصطياف، أو تدريس الأبناء في الجامعة، حيث تعطيهم فوائد مجزية على هذه المدخرات، وتمنحهم تسهيلات ائتمانية خاصة، تتناسب مع حجم مدخراتهم، وهذا النوع من الخدمات يؤدي إلى زيادة موارد المصرف نتيجة تراكم مدخرات المتعامل، على فترات دورية متى تحل المناسبة التي يدخر لأجلها المتعامل، فيقوم بسحب مدخراته.[1]

**3-البطاقة الائتمانية:**

وتسمى كذلك بطاقة الاعتماد، وهي تعتبر من أشهر الخدمات المصرفية الحديثة التي استحدثتها المصارف التجارية في الولايات المتحدة، وتتلخص هذه الخدمة في منح الأفراد بطاقات تحتوي على معلومات عن اسم المتعامل ورقم حسابه، وبموجب هذه البطاقة يستطيع المتعامل أن يتمتع بالعديد من خدمات المحلات التجارية المتفقة مع المصرف على قبول منح الائتمان لحامل البطاقة، على أن يقوم بسداد قيمة هذه الخدمات إلى المصرف خلال 25 يوم من تاريخ استلامه. قائمة بمختلف المشتريات التي قام بها خلال الشهر المنصرم.[2]

**-وظائف حديثة أخرى:[3]**

1. إدارة محافظ الاستثمار، حيث تعمل البنوك التجارية على شراء وبيع الأوراق المالية لحسابها وحساب العملاء وكذلك متابعة حركة الأسهم والسندات من خلال تطور الأسعار.

[1] زياد رمضان، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، (دار وائل للنشر، الأردن، 2006)، ص: 17.
[2] مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 37.
[3] إسماعيل أحمد الشناوي وعبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، (الدار الجامعية، مصر، 2000)، ص: 218-219

2. خصم الأوراق التجارية وتحصيلها، فقد يحدث وأن يقع حاملي الأوراق التجارية في أزمة سيولة، مما يضطرهم اللجوء للبنوك التجارية قصد خصم تلك الأوراق، مقابل عمولة.
3. تمويل عمليات التجارة الخارجية، حيث تلعب البنوك التجارية دورًا رئيسيًا في عملية تسوية المدفوعات الخارجية بين المستوردين والمصدرين، من خلال فتحالإعتماداتالمستنديه أو التحويلات المستندية أو التحويلات العادية.
4. التعامل بالعملات الأجنبية حيث تتم عمليات شراء وبيع العملات الأجنبية عاجلاً أو آجلًا، كما تقوم البنوك التجارية بوظائف تعود عليها بفوائد معتبرة كخدمات الكمبيوتر، تأجير الخزائن الحديدية، سداد المدفوعات نيابة عن العملاء....

وتضاف **وظائف أخرى** تعمل بها المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد منها:[1]

**1-وظيفة التوزيع:** في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة بالإنتاج أو إعادة الإنتاج والمتولدة من مصادر خارجية عن المشروع نفسه عن طريق المصرف، ويتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية.

**2-وظيفة الإشراف والرقابة:** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة، إلى استخداماتها المناسبة، مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

**المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للبنوك التجارية.**

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية حيث يختلف هذا الشكل باختلاف مزيج الخدمات التي يقدمها البنك، وكذلك حجم البنك وبالتالي تستعرض الهيكل التنظيمي لبنك تجاري كبير الحجم حيث تتنوع فيه الخدمات وكذلك الوظائف التي يقوم بها البنك وبالتالي نتصور الإدارات التي يتضمنها والوظائف التي يقوم بها كل قسم داخل هذه الإدارات وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

[1] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة**، مرجع سبق ذكره،ص:38.

**الشكل رقم ( 01): رسم تخطيطي للهيكل التنظيمي لبنك تجاري**

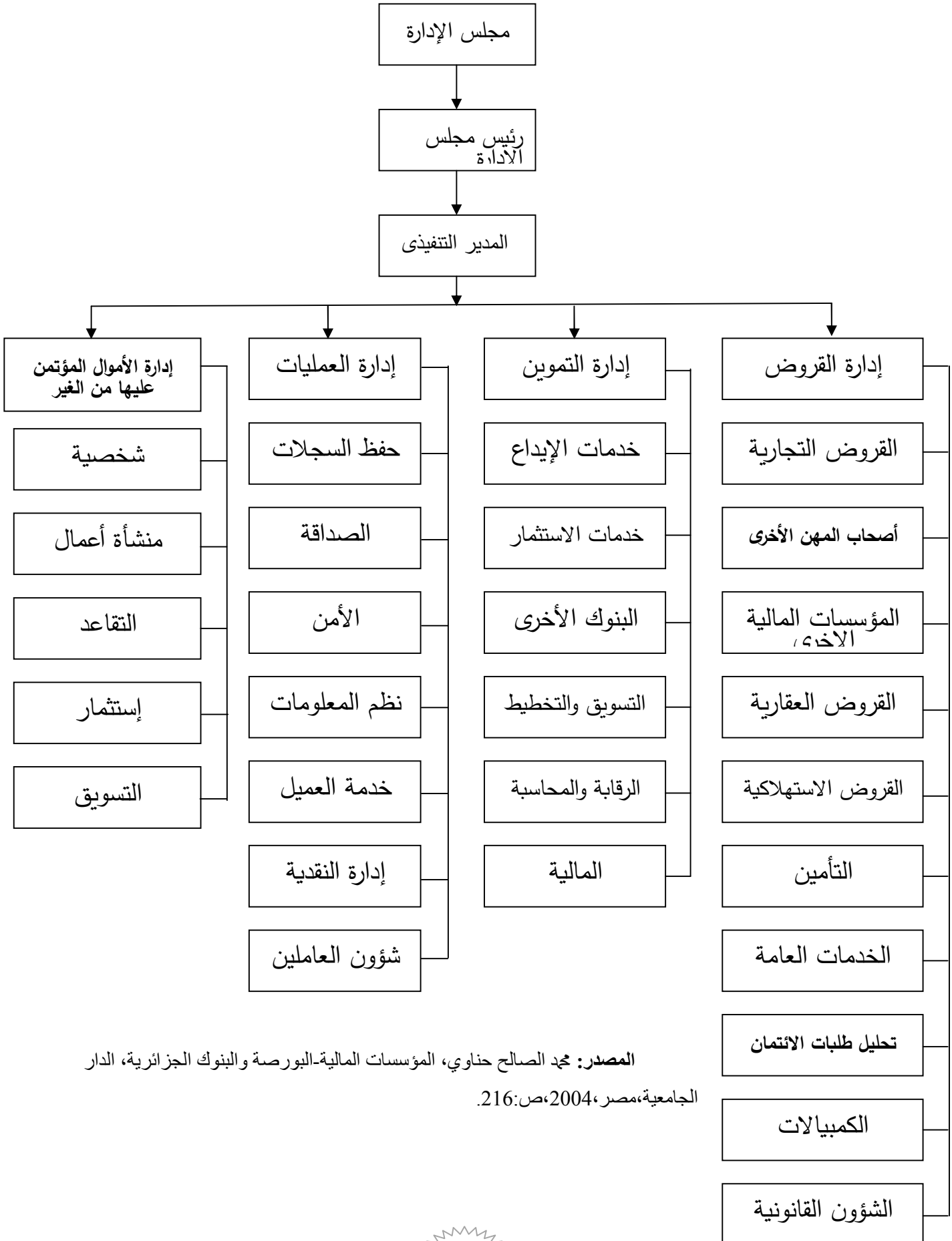


**المصدر:** محمد الصالح حناوي، المؤسسات المالية-البورصة والبنوك الجزائرية، الدار الجامعية،مصر،2004،ص:216.

يظهر من خلال الشكل السابق مجلس الإدارة على قمة الهيكل التنظيمي حيث يقوم بوضع السياسات الخاصة بالبنك، كما يحدد الإدارات المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسات ويراقب أدائها، أما المدير التنفيذي فتفوض إليه السلطة من رئيس مجلس الإدارة للرقابة على عمليات البنك التي تتم من خلال الأداءات المختلفة وتتضمن هذه الإدارات عددًا من الأقسام التي تتولى مهام وظائف هذه الإدارات.

وتتمثل هذه الإدارات الرئيسية للبنك في 4 إدارات هي:[1]

**1-إدارة القروض:** ترتكز هذه الإدارة أساسًا على تقديم الأنواع المختلفة من القروض بالنسبة للبنوك من أنواع كبيرة الحجم، لا يكون هناك قسم واحد للقروض إنما يكون هناك قسم لكل نوع القروض.

**2-إدارة التمويل:** تتمثل مهمة هذه الإدارة في الحصول على الأموال التي يستخدمها قسم القروض والائتمان في تقديم القروض، فيتم الحصول عليها من خلال قسم الودائع... وكذلك الأقسام الأخرى بأنواعها المختلفة.

**3-إدارة العمليات:** تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء الأفراد أو المؤسسات من خلال تعدد أقسامها التي تتولى هذه الخدمات وتقدمها لكل الأطراف.

**4-إدارة الأموال المؤتمن عليها لدى البنك من الغير:**تهتم هذه الإدارة بتسيير الأموال المودعة لدى البنك من طرف العملاء وذلك وفقا للسياسة المنتهجة من طرف البنك.

**المطلب الثالث: خصائص وموارد البنوك التجارية:**

**أولا: خصائص البنوك التجارية:[2]**

تتسم البنوك التجارية بثلاث سمات هامة تميزها عن غيرها من منشآت أعمال تتعلق هذه السمات بالربحية، السيولة، الأمان، وترجع أهمية تلك السمات إلى تأثيرها الملموس على تشكيل السياسات الرئيسية التي تمارسها البنوك والتي تتمثل في قبول الودائع وتقديم القروض والاستثمار في الأوراق المالية، وفيما يلي نتعرف باختصار لكل سمة.

[1] محمد الصالح حناوي، **مرجع سبق ذكره**، ص:119.
[2] شاكر القروبني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 28،29.

**1-الربحية:** وهي صافي الربح بعد طرح نفقاته من إيراداته الكلية وهي مؤثرة على قوة مركز المصرف وقدرته على توظيف أمواله.

**2-السيولة:** وهي قدرة المصرف على مواجهة أي طلب على ودائعه بسرعة ودون التعرف إلى خسائر نتيجة بيع أصل من أصوله، ويتطلب ذلك ضرورة توزيع موارد المصرف على أنواع مختلفة من الأصول لأن من غايات السيولة تعزيز ثقة المودعين والدائنين في المصرف ومؤشر على الإدارة الجيدة لأمواله.

**3-الأمان:** هي مشكلة مرتبطة بالربحية والسيولة وهي مدى ملائمة رأس المال الإجمالي الودائع وإجمالي الموجودات إلى المحافظة على المركز المالي المصرف في صورة جيدة.

**ثانيا: موارد البنوك التجارية**

عند إنشاء البنك التجاري فإن موارده الأولى تكون عبارة عن الأصول المدفوعة لرأس المال يقابلها عدد الأصول اللازمة لبدء البنك في نشاطه وبعد أن يبدأ البنك في نشاطه ويكسب ثقة زبائنه، تبدأ الودائع في الانسياب إليه وتأتي عادة من الأفراد والمؤسسات والدوائر الحكومية، وتشكل الودائع معظم البنك التجاري.

وبشكل عام يمكن تقسيم موارد البنك التجاري إلى موارد داخلية وموارد خارجية.

**1-الموارد الداخلية: وتتألف من**

**أ-رأس المال المدفوع:** عندما يكون البنك عبارة عن شركة مساهمة فإن رأس ماله يتكون من مجموع المبالغ التي يدفعها المساهمون في عملية الاكتتاب وقد يكون البنك شركة ذات مسؤولية محدودة وقد يكون تابعًا للدولة.

**ب-الاحتياطات: وهي نوعان:**

**ب-1-الاحتياطات القانونية:** يقوم البنك بتكوين هذه الاحتياطات عن طريق الاقتطاع لنسبة معينة من الأرباح القابلة للتوزيع.

**ب-2-الاحتياطات الاختيارية:** يقوم البنك بتكوين هذه الاحتياطات وفق نظامه السياسي دون إلزام من قبل القانون وذلك لتقوية مركزه المالي تجاه المتعاملين معه.

**ج-الأرباح غير الموزعة:** تتمثل في المبالغ التي يعمد البنك عدم توزيعها من إجمالي الأرباح وهي مبالغ مؤقتة بطبيعتها حيث يتم حسابها عند تقرير الموارد المتاحة للتوظيف.

وتتمثل الوظيفة الأساسية لرأس المال والاحتياطات والأرباح غير الموزعة في حماية المودعين وضمان حقوقهم في حالة انخفاض قيمة الأصول التي يستثمر فيها البنك موارده، ويمكن القول أنه كلما ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطات إلى الودائع كلما تناقص الخطر على المودعين خاصة في الفترات التي يمر فيها البنك بالأزمات.

**2-الموارد الخارجية:** من خلال التعاريف السابقة للبنك والتي في مجملها تتفق على أن البنك هو المنشأة الرئيسية التي تعمل على تجميع المدخرات من الأفراد بغرض تقديمها للغير لاستخدامها، أي يقوم البنك بقبول الودائع ويكون مدينا بقيمتها أي أن الودائع هي دين في ذمة البنك ونستعرض هذه الودائع في:

**أ-الودائع الخارجية:** ويطلق عليها اسم الودائع تحت الطلب وهي عبارة عن اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغًا من النقود لدى البنك، على أن يكون له الحق في سحبه في أي وقت يشاء، ودون إخطار سابق منه، وتتميز الودائع الجارية عن الودائع لأجل وودائع التوفير بحركتها المستمرة بالزيادة والنقصان.

**ب-الودائع لأجل:** وتتمثل في اتفاق بين البنك والعميل، يودع هذا الأخير بموجبه مبلغًا من النقود لدى البنك، لا يجوز سحبه أو سحب جزء منه قبل تاريخ متفق عليه وفي مقابل ذلك يحصل المودع على فائدة بصفة دورية أو يحصل عليها في نهاية الإيداع.

**ج-ودائع التوفير:** تتمثل في اتفاق بين البنك والعميل يودع بموجبه العميل مبلغًا من المال لدى البنك مقابل الحصول على فائدة على أن يكون للعميل الحق في السحب من الوديعة في أي وقت يشاء دون إخطار سابق منه، هذا ويحمل صاحب وديعة التوفير دفترًا تسجل فيه المبالغ المودعة والمبالغ المسحوبة والفائدة المستحقة والرصيد ويمكن للمودع أن يتقدم بهذا الدفتر لأي فرع من فروع البنك إذا ما رغب في إيداع أو سحب مبالغ جديدة.[1]

[1] منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، مرجع سبق ذكره، ص : 147-149- 150.

## المبحث الثالث: النظام المصرفي في الجزائر من 1962 إلى يومنا هذا:

شكلت المراحل التي مرت بها الإصلاحات المصرفية الجزائرية منعرجات حاسمة في تشكيل وتطوير هيكل الجهاز المصرفي الجزائري، ولعل الأبرز من بين هذه الإصلاحات كان إصلاح 1990 قانون النقد والقرض 10/90 والذي حمل تغيرا جذريًا في المفاهيم والسياسات والأدوار المنوطة بمختلف عناصر ومكونات هذا المعيار، وعليه سيكون تناولنا للإصلاحات المصرفية من خلال حقبتين أساسيتين هما: مرحلة الإصلاحات لما قبل 1990 ومرحلة ما بعد1990.

### المطلب الأول: النظام المصرفي في الجزائر من 1962 إلى 1988 قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90.

تعرض الجهاز المصرفي في الجزائر منذ الاستقلال إلى نهاية الثمانينات إلى بعض التغيرات والتطورات جراء الإصلاحات التي قامت بها السلطات منذ الاستقلال. ومن هنا سنبرز أهم محطات الإصلاح التي مر بها الجهاز المصرفي في الجزائر قبل صدور قانون النقد والقرض.

**1-المرحلة من 1962 إلى غاية 1971:**[1]تميزت هذه المرحلة بإنشاء البنك المركزي الجزائري بتاريخ 1962/12/13 بموجب القانون رقم 1962/62 وأوكلت له مهمة إصدار النقود القانونية وكذا تسيير الاحتياطات المتعلقة بالصرف، إلى جانب وضع معدل الخصم وشروطه وتحديد نسبة الفائدة وتطبيق الاتفاقيات الدولية بين الجزائر وغيرها من الدول في المجال المالي وتوزيع القروض وخلال هذه المرحلة تم إنشاء ثاني مؤسسة مالية في الجزائر وهي الصندوق الجزائري للتنمية بتاريخ 1963/05/07، وتتمثل مهمته الأساسية في تمويل الاستثمارات الإنتاجية المتوسطة وطويلة الأجل. وفي نفس المرحلة تم إنشاء الوحدة النقدية الوطنية الدينار الجزائري بموجب القانون 111/64 المؤرخ في 1964/04/10 وهو حدث هام في تاريخ الجزائر المستقلة بحيث يعبر عن السيادة الوطنية، وفي نفس السنة تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، الذي أسندت له مهمة جلب الادخار وتمويل مشاريع البناء، وبعد ذلك تم إنشاء ثلاثة بنوك ودائع، كان أولها البنك الوطني الجزائري الذي تقرر

[1] بن عيسى بشير، عبد الله غانم، **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية**، إنجازات وتحديات، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة مخاطر وتقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، 07/06 جوان 2005، ص: 3-4.

إنشاؤه يوم 1966/06/13 وكان يقوم بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنح القروض الزراعية مع المساهمة في المراقبة على وحدات الإنتاج الزراعي.

أما البنك الثاني فيتمثل في القرض الشعبي الجزائري الذي تأسس يوم 1966/12/19 وتتمثل مهمته في إقراض وتمويل الحرفيين وقطاعات السياحة والفندقة والصيد والتعاونيات غير الزراعية.

ثم تم تأسيس البنك الخارجي الجزائري بتاريخ 1967/10/19 ولقد تخصص في تمويل التجار الخارجية ويقوم بمنح اعتماد على الاستيراد ويعطي ضمانات للمصدرين الجزائريين لتسهيل مهمتهم عند التصدير.

**2-مرحلة الإصلاح المالي والمصرفي في عام 1971:**[1]عرفت هذه المرحلة ابتدءًا من سنة 1971 إدخال بعض التعديلات والإصلاحات على السياسة النقدية والمصرفية، تماشيا والسياسة العامة للدولة والظروف التي اقتضتها مصلحة الاقتصاد الوطني. خاصةً البنوك الوطنية التي كان عليها تمويل الاستثمارات المخططة، بالإضافة إلى إنشاء الهيئة التقنية للمؤسسات المصرفية والهيئة العامة للنقد والقرض وإعادة هيكلة بعض البنوك الوطنية.

فقد جاءت هذه الإصلاحات في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) بهدف إزالة الاختلال وتخفيف الضغط على الخزينة في تمويلها للاستثمارات.

ولقد حمل الإصلاح المالي والمصرفي لسنة 1971 رؤية جديدة لعلاقات التمويل كما حدد أيضا طرق تمويل الاستثمارات العمومية المخططة وهذه الطرق هي:[2]

- قروض طويلة الأجل ممنوحة من طرف مؤسسات مالية متخصصة مثل البنك الجزائري للتنمية الذي برمج لتمويل مشاريع تنموية.
- التمويل عن طريق القروض الخارجية المكتسبة من طرف الخزينة والبنوك الأولوية والمؤسسات.

2 بلعزوزبن علي، كتوش عاشور،**واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح** ، مجمع النصوص العلمية ، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، واقع وتحديات كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الشلف ، 14-15ديسمبر 2004، ص:492.

1 الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك** ،الطبعة السابعة، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، 2010 ، ص : 182 .

- قروض مصرفية متوسطة الأجل تتم بواسطة إصدار سندات قابلة لإعادة الخصم لدى البنك المركزي.

وحتى تحقق هذه الإصلاحات الأهداف المرجوة منها فقد تم إنشاء مؤسسات وهيئات تتكفل بمراقبة وإدارة القرض وتتمثل هذه الهيئات في كل من:

**أ-مجلس القرض:**[1] أنشئ هذا المجلس بمقتضى الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971 إذ تنص المادة الأولى منه علىأن : "يحدث تحت سلطة وزير المالية مجلس قرض يتخلص دوره في تقييم الآراء والتوصيات والملاحظات في وسائل النقود والقرض". ولقد كلف هذا المجلس بالأدوار التالية"

- الدراسات المتعلقة بسياسات القرض والنقود والمسائل المتعلقة بطبيعة وحجم وكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج تنمية الاقتصاد الوطني.
- المساعدة في تعزيز علاقات القطاع المصرفي مع القطاعات الاقتصادية في البلاد.
- تقديم التقارير الدورية إلى وزير المالية عن وضع النقود والقروض، وكافة الأمور المحتملة والتي تنعكس على الوضع الاقتصادي في البلاد.

**ب-اللجنة التقنية للمؤسسة المصرفية:**[2]

أنشئت هذه اللجنة طبقا للأمر رقم 47/71 في 30 جوان 1971 حيث تنص المادة التاسعة منه على أنه: "تحدث تحت سلطة وزير المالية لجنة تقنية للمؤسسات المصرفية". ولقد كلفت بالمهام التالية:

- تقديم الآراء والتوصيات لوزير المالية في كافة الأمور المصرفية والمجالات والمرتبطة بهذه المهنة.
- تقوم بتسهيل تنسيق النشاط الذي تمارسه المؤسسات المالية وربط هذا النشاط في إطار المخططات للمؤسسات الاقتصادية.
- دراسة كافة الأمور التي تسهل نشاط المؤسسات الاقتصادية.
- دراسة ميزانيات حسابات المؤسسات المالية وعرضها على وزير المالية.

[1] المواد 1 .2 .4. 5 من **الأمر** رقم 71-47 **المؤرخ** في 30 جوان 1971.
[2] المواد 9. 10. 11. 12. 13. من **الأمر** رقم 71-47 **المؤرخ** في 30 جوان 1971.

**3-مرحلة الإصلاحات المصرفية والنقدية لعام 1988: (قانون القرض والبنك):**[1]يعتبر قانون 86-12 الصادر بتاريخ 19 أوت 1988 والمتضمن لنظام البنوك والائتمان. أول إصلاح مصرفي هام حدث بعد الاستقلال، إذ أنه يجسد رغبة الدولة في التخلي عن القواعد السابقة في مجال منح القروض، وإرسال قواعد جديدة لعلاقة المؤسسات، ولعل أهم ما تضمنه هذا القانون هو إنشاء مجلس أعلى للقروض مهمته متابعة وضبط التطور في مجال النقد والقرض.

كما تم من خلال هذا القانون إدخال مفهوم جديد في مجال التمويل المصرفي وهو "المخطط الوطني للقروض"، يحدد المخطط الوطني للقرض الأهداف المرجوة التالية:

- حجم وطبيعة الموارد الداخلية التي يجب جمعها والقروض الواجب منحها لكل مؤسسة قرض.
- حجم القروض الخارجية التي يمكن تهيئتها.
- مستوى تدخل البنك المركزي في تمويل الاقتصاد الوطني.
- ديون الدولة وطرق تمويلها.

**4-مرحلة الإصلاحات المصرفية لعام 1988: (استقلالية البنوك):**أدت الإصلاحات الاقتصادية إلى إحداث تغيرات عميقة على النظام المصرفي منذ 1988 بإصدار قانون البنوك والقروض لبعث الجهاز المصرفي من خلال تجديد صلاحياته، تم تدعيمه بقانون آخر، الاستقلالية المؤسسة العمومية رقم 06-88 الصادر في بداية 1988 وجاء هذا الإجراء كمحدد لهيمنة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ومحاولة إعطاء ديناميكية جديدة لآليات التمويل وإعطاء استقلالية مالية في التسيير.

تدعمت هذه الإجراءات بقوانين استقلالية المؤسسات سنة 1988 التي ضمنت نصوصها المقدمة في هذا الإطار إشارات الانتقال من نظام التسيير المركزي للاقتصاد إلى نظام اللامركزية في التسيير، فصدر قانون استقلالية المؤسسات العمومية والتي أصبحت البنوك بموجبها مؤسسات اقتصادية مستقلة.

[1] الطيب ياسين، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد03، 2003.

لقد منح القانون (88-01) للبنوك العمومية استقلالية قرار حقيقته كما أظهر بشكل جلي مفهوم الفائدة والمردودية.

كما تم التأكيد في إطار هذا القانون (88-01) بشكل خاص على الطابع التجاري للبنوك العمومية على أنها شخصية معنوية تسيرها قواعد القانون التجاري، كما تم تميزها على الهيئات العمومية بصفتها أشخاص معنوية خاضعة للقانون العام ومكلفة بتسيير الخدمات العمومية. بهذه الصفة فإن لها القدرة على الالتزام والتعاقد بكل استقلالية طبقا لقانون التجارة والأحكام التشريعية، المعمول بها في المجال المدني والتجاري.[1]

وأتاح القانون لمؤسسات القرض أن تلجأ إلى الجمهور من أجل الاقتراض على المدى الطويل كما يمكنها أن تلجأ إلى طلب ديون خارجية إضافة إلى دعمه دور البنك المركزي في ضبط وتسيير السياسة النقدية لأجل إحداث التوازن في الاقتصاد الكلي.[2]

## المطلب الثاني: النظام المصرفي في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض (90-01) إلى يومنا هذا.

لقد ساهم قانون النقد والقرض 90-10 في تطهير المؤسسات والبنوك وتفعيل دورها في مجال الوساطة المالية وإعطاء مكانة هامة للسياسة النقدية، فأدخل بذلك تعديلات وتغيرات مهمة في هيكل الجهاز المصرفي سواء تعلق الأمر بها كل البنك المركزي أو مختلف البنوك كما سعى إلى تنظيم انتقال رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج بفتح الطرق لكل أشكال المساهمة للرأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية متيحا بذلك إقامة فروع للبنوك أو المؤسسات الأجنبية أو إنشاء بنوك خاصة.

### أولا: إصلاحات الجهاز المصرفي في ظل قانون النقد والقرض:[3]

ونص القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990، على ضرورة تعديل هذا الجهاز وإعادة النظر في نظام مؤسسات بهدف إقامة قطاع مصرفي ومالي متنوع ومتطور يقوم على أساس علاقات جديدة مع مختلف القطاعات الاقتصادية التي تعيش مرحلة التحول نحو اقتصاد السوق.

---

[1] محمود حميدات، **مدخللتحليل النقدي**، الطبعة الأولى ،(ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986)، ص: 137.

[2] **قانون** 90-10 الصادر في 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16. بتاريخ 1990/04/14.

[3] منصوري حمودي، **الجهاز المصرفي في ظل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ص:60.

وعليه سنتطرق هنا إلى هذا القانون ولمختلف التغيرات التي أحدثتها في الجهاز المصرفي الجزائري.

**1-قانون النقد والقرض (أهدافه ومبادئه):**[1]يعتبر القانون رقم (90-10) الصادر في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض نصًا تشريعيًا يقضي بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي ، فقد حمل أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام البنكي وأدائه، كما أن المبادئ التي يقوم عليها وميكانيزمات العمل التي يعتمدها تترجم إلى حد بعيد الصورة التي سوف يكون النظام المصرفي في المستقبل.

**1-1-أهداف قانون النقد والقرض:**يهدف هذا القانون إلى ما يلي:[2]

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المصرفي ذلك لأن هذا الأخير قد ولد تضخما جامحا.
- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد والقرض.
- تولي مجلس النقد والقرض لإدارة البنك المركزي.
- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محصنة لفائدة البنك المركزي.
- تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي.
- منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية.
- عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد.
- تنظيم ميكانيزمات إنشاء النقود وتنظيم مهنة الصيارفة.
- إدخال منتجات مالية جديدة.

**1-2-مبادئ قانون النقد والقرض:**لقد جاء قانون (90-10)، بمبادئ جديدة يرتكز عليها النظام البنكي نوردها في النقاط التالية:

[1] **قانون** (90-10)، **الصادر** في 1990/04/14، المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العد 16، بتاريخ 1990/04/14.
[2] محفوظ ا لعشب، **القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص:26.

***الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية:**[1]

لقد كانت القرارات النقدية في نظام التخطيط المركزي للاقتصاد تتخذ تبعا للقرارات الحقيقية ونتيجة لذلك فإنه تكن هناك أهداف نقدية بحثه بل أن الهدف الأساسي هو تهيئة الموارد اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية المخططة.

غير أنه مع صدور قانون النقد والقرض. واعتماد هذا المبدأ لم تعد القرارات النقدية تتخذ تبعا للقرارات الصادرة على أساس كمي من طرف هيئة التخطيط.

***الفصل بين الدائرة النقدية والمالية:**[2]

فصل قانون النقد والقرض بين الدائرة النقدية والمالية، فلم تعد الخزينة بموجب هذا القانون حرة في لجوئها إلى البنك المركزي لتمويل العجز وقد سمح هذا المبدأ بتحقيق الأهداف التالية:

- استقلالية البنك المركزي عند الدور المتعاظم للخزينة.
- تقليص ديون الخزينة اتجاه البنك المركزي.
- الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

***الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة الائتمان:**

كانت الخزينة في النظام الموجه تلعب الدور الأساسي في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية. ونتيجة لذلك همش النظام المصرفي وكان دوره يقتصر على تسجيل عبور الأموال من دائرة الخزينة إلى المؤسسات،فجاء القانون ليضع حدا لذلك، فأبعدت الخزينة من منح القروض للاقتصاد، ليبقى دورها يقتصر على تمويل الاستثمارات العمومية المخططة من طرف الدولة.

ومن ثم أصبح توزيع القروض لا يخضع لقواعد إدارية وإنما يرتكز أساسا على مفهوم الجدوى الاقتصادية للمشروع الطالب للتمويل.[3]

---

[1] طاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص: 196.

[2] نجيب بوخاتم، **دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص: 43.

[3] بن علي بلعزوز، **محاضرات في النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص:12.

**2-تعديلات قانون النقد والقرض:** عرف قانون النقد والقرض (10/90)، تعديلات حديثة تمثلت فيما يلي:

***التعديل الأول:** من خلال (01/01) الصادر في فيفري 2001، وكان هذا تعديلا محدودا ميزانية بين مجلس إدارة البنك الجزائر ومجلس النقد والقرض باعتباره سلطة نقدية.

***التعديل الثاني:** فجاءت بموجب الأمر (11/03) الصادر في أوت 2003، الذي يؤكد على السلطة النقدية لبنك الجزائر وقوة تدخل الدولة في المنظومة المصرفية.[1]

***التعديل الثالث:** الأمر (4/10) المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل المتمم لأمر (30-11) الخاص بالنقد والقرض والذي يهدف إلى:

- التركيز على تقوية الإطار التشريعي للرقابة المصرفية.
- يعطي هذا الأمر الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمة لبنك الجزائر.
- التعزيز النسبي من استقلالية البنك المركزي حيث حدد هدفها الرئيسي وهو المحافظة على استقرار الأسعار.[2]
- أعطى جانبا لأهمية خصخصة البنوك العمومية حيث نصه على أنه لا يمكن الترخيص بالمساهمات الخارجية في البنوك التي يحكمها القانون الجزائري إلا في إطار شراكة تمثل المساهمة الوطنية المعنية 51% على الأقل من رأس المال.

**ثانيا: الواقع الحالي للنظام المصرفي الجزائري:**

يضم النظام المصرفي الجزائري حاليا 29 بنك ومؤسسة مالية وهي تتنوع كما يلي:

- ستة (6) بنوك عمومية بما فيها صندوق التوفير.
- أربعة عشر (14) بنك خاص من بينها واحد برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاثة (3) مؤسسات مالية، من بينها مؤسستان عموميتان.
- خمسة (5) شركات للقرضالإيجاري من بينها شركتان خاصتان.

[1] **قانون** رقم (03-11)، المتعلق بالنقد والقرض. 27. 08. 2003. الجريدة الرسمية، العدد 52.

[2] نبيل بوفليح، طرشي محمد، **"التحرير المالي كآلية لتفعيل دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الجزائري، وإحداث تعميق مالي"**، (الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي 06 و07 ماي 2014، ص: 11.

- تعاونية تأمين واحدة لإجراء العمليات البنكية التي اعتمدت في نهاية سنة 2009 وتقوم البنوك بجمع الودائع من الجمهور. وتوزيع القروض بشكل مباشر أو غير مباشر، ووضع أدوات دفع بحوزة زبائننا.

أما المؤسسات المالية فتقوم بجميع العمليات البنكية ماعدا جمع الودائع من الجمهور، وشهدت السنوات الأخيرة ارتفاع عدد وكالات البنوك الخاصة على مستوى التراب الوطني إلا أن البنوك العمومية ظلت مهيمنة في ذلك مما أدى إلى زيادة المنافسة سواء جمع الودائع، وتوزيع القروض أو القيام بالخدمات البنكية الأخرى.

**المطلب الثالث: هيكل النظام المصرفي في الجزائر:**

على إثر دخول بنكين جديدين في النشاط في 2008 بقي النظام المصرفي في نهاية 2009 وبداية 2010 كما كان عليه الأمر في نهاية 2008 يتكون من ستة وعشرون بنكا ومؤسسة مالية معتمدة.

في نهاية سنة 2010 كانت البنوك والمؤسسات المالية تتوزع كما يلي:[1]

- ستة بنوك عمومية من بينها صندوق التوفير.
- أربعة عشرة بنكا خاصا برؤوس أموال أجنبية، من بينها بنك واحد برؤوس أموال مختلطة.
- ثلاثة مؤسسات مالية نشأت بدل تعاونية للتأمين في الميدان الفلاحي.
- شركتان خاصتان للاعتماد الإيجاري.

تجدر الإشارة إلى أنه في 2009 تم تحويل مصرفي التنمية الذي كان في طور إعادة الهيكلة إلى صندوق وطني للاستثمار.

[1] عبد الحليم غربي، **تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، الندوة العلمية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، الأيام من 8 إلى 20 أفريل 2010.

**الشكل رقم(02): المؤسسات المالية المكونة للنظام المصرفي الجزائري في 2010.**

**المصدر:** عبد الحليم غربي، **تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقهاالمستقبلية**، الندوة العلمية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف

**خلاصة الفصل**

إن للجهاز المصرفي بصفة عامة وللبنوك التجارية بصفة خاصة أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي خاصة بعد التوجه الذي اتخذته البنوك التجارية والخاص بتمويل ومنح القروض والذي كان من أهم وأنجح الخطوات التي قامت بها.

لأن تحقيق أي تقدم اقتصادي يقودنا مباشرةً لتوفير أحدث الخدمات التي تتماشى ومتطلبات العصر أي أن هناك دعما كبيرًا من قبل البنوك في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي ويعتبر النظام المصرفي للدولة المرآة العاكسة للحالة الصحية لاقتصادها، بحيث يلعب النظام البنكي دوراً أساسيا في توفير الصندوق الملائمة التي تسمح للاقتصاد بالتطور، حيث تعد البنوك أحد أهم الركائز التقدم الاقتصادي، فهي تساهم في تمويل المشاريع الاستثمارية وإشباع الحاجات المتعددة للعملاء، أفرادًا كانوا أو مؤسسات، كما تساهم في توسيع حجم السوق من خلال تسيير وتنشيط المعاملات المالية والتجارية، لذلك كان من الضروري القيام بعدة إصلاحات وتطبيق مختلف الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية في البنوك التجارية من أجل الرفع بالمنظومة الوطنية إلى المستوى الذي يؤهلها بأن تكون طرفا فعالاً في عملية التنمية، لذلك ارتأينا أن نخصص الفصل الموالي إلى التعريف بتحرير تجارة الخدمات المالية المصرفية.

***الإطار النظري لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية .***

## المبحث الأول:

**** عموميات حول التحرير المالي.***

## المبحث الثاني:

**** ماهية الخدمات المالية والمصرفية.***

## المبحث الثالث:

**** تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.***

## مدخل الفصل

شهدت الأسواق المالية والصناعية المصرفية العديد من التحولات والتطورات الاقتصادية المحاصرة لتطور الخدمات المالية والمصرفية، وتوسع مجالات أنشطتها، حيث يعد القطاع المالي والمصرفي من أكثر الأنشطة استجابة وتأثر بالمتغيرات العالمية وخاصة العولمة المالية وتداعياتها، حيث انعكست هذه التطورات التي شهدتها الساحة المصرفية على معظم الأنظمة المصرفية، وأصبحت ضمن التحديات التي يجب التكيف معها ومسايرتها، كما أصبحت مهمة القائمين على الأنظمة المصرفية إيجاد الآليات والسبل التي تمكن من تعظيم الاستفادة من مكاسب التحرير المصرفي والتقليل من الآثار والانعكاسات السلبية التي يمكن أن تصيب الأنظمة المصرفية في ضل الانفتاح والتحرير المصرفي، وضمن هذا السياق شرعت الجزائر في تبني مجموعة من الإصلاحات للقطاع المصرفي وتحرير تجارة السوق المصرفية وذلك بغرض تطوير الخدمات المصرفية والمالية ودعمها لمواكبة تطور البنوك التجارية لذلك ارتأينا في هذا الفصل أن نتحدث عن تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والذي سنتطرق فيه إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول: ماهية التحرير المالي والمبحث الثاني يتناول: الإطار النظري للخدمات المالية والمصرفية،اما المبحث الثالث يتناول :تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

## المبحث الأول: عموميات حول التحرير المالي

يعد تحرير المالي ظاهرة حديثة نسبيًا، وقد بدأت في العديد من الدول المتقدمة، ثم تلتها الدول المتخلفة من خلال الإصلاحات والتحولات الاقتصادية، وقد تقدمت إستراتيجية التحرير المتبعة من جانب الدول إلى إزالة الأسقف الخاصة بأسعار الفائدة والقيود على الائتمان وتخفيف الرقابة والإشراف الحكومي على الجهاز المصرفي.

ومن خلال هذا المبحث سنتطرق لتعريف التحرير المالي ومستوياته وأهم أهدافه. وأيضا السلبيات والإيجابيات الناتجة عن سياسة التحرير.

### المطلب الأول: مفهوم التحرير المالي

مع ما شهده العالم من تطورات سريعة، والتي كان من أهمها انتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية والمالية، أدركت العديد من الدول أن سياسات الكبح المالي لم تعد تواكب التطورات العالمية، مما وجب عليها إعادة هيكلة القطاع المالي والمصرفي، بالاعتماد على مبادئ التحرير المالي.

يعرف التحرير المالي: "أنه مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تحرير مستوى كفاءته وإصلاحه كليا، وذلك بفتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الشركات الأجنبية، في ميادين المعارف والتأمين والأوراق المالية. وشركات الاستثمار وإدارة الصناديق، وعدد كبير من الخدمات".[1]

كما يعتبر التحرير المالي: "مكونات وصفة التحرير الاقتصادي، والتي ترتكز على تحليل وإزالة القيود على التجارة الداخلية والخارجية وتوسيع نشاط القطاع الخاص، وإطلاق حرية قوى العرض والطلب في التسيير وجعل السوق المحلية أكثر تنافسية، وتبسيط إجراءات التجارة والاستثمار، والدفع إلى تبني معايير الجودة طبقا للمواصفات العالمية، كما يتمثل التحرير المالي في إعطاء استقلالية تامة للمؤسسات المالية والبنوك وذلك من خلال إلقاء

[1] عبد الغني حريري، ***دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي***، الملتقى العلمي الدولي دول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 20-21 أكتوبر، ص:2.

الرقابة الإدارية على تخصيص الائتمان.لقطاعات معينة كالقطاع الحكومي، أو تقديم قروض لبعض القطاعات بأسعار فائدة تفاضلية، مما يؤدي إلى التخصيص غير الكفء للموارد المالية، والتأثير السلبي على النمو والاستثمار والادخار وفتح المجال أمام القطاع الخاص الوطني والأجنبي، وإنشاء نظام إشرافي قوي وخصخصة بنوك القطاع العام".[1]

ويعرف التحرير المالي كذلك بأنه:[2]"قيام الدول بإزالة القيود المفروضة على أسعار الفائدة ونقص نسب الاحتياطي القانوني، كما إزالة العديد من الحواجز المؤسسة التي تقل بين السوقين المحلي والدولي للأوراق المالية".

**الجدول رقم ( 01 ): بداية التحرير المالي لبعض الدول.**

| الدولة | بداية التحرير | الدولة | بداية التحرير |
|---|---|---|---|
| الو.م.أ | 1982 | المكسيك | 1989 |
| كندا | 1980 | البيرو | 1991 |
| اليابان | 1979 | فنزويلا | 1991 |
| المملكة المتحدة | 1981 | مصر | 1991 |
| ألمانيا | 1984 | المغرب | 1991 |
| هونغ كونغ | 1978 | جنوب إفريقيا | 1980 |
| الفليبين | 1981 | تايلاندا | 1985 |
| سنغافورة | 1978 | البرازيل | 1989 |
| تايوان | 1979 | شيلي | 1974 |

**المصدر:** علم بو عبد الله: **أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدولالعربية**. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة بسكرة، جوان 2014، ص:121.

[1] عبد الله الحميد بوخاري وعلي بن ساحة، **التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر**، ملتقى دولي حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 22. 23 نوفمبر 2011، ص: 143-144.

[2] علي بوعبدالله، **أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2014، ص: 121.

## المطلب الثاني: أنواع وأهداف التحرير المالي

### أولا: أنواع التحرير المالي:

تتضمن مستويات التحرير المالي مستويين أساسيين هما:

### *التحرير المالي المحلي:

يشمل التحرير المالي على المستوى المحلي، تحرير أسعار الفائدة، تحرير الإعتمادات والاحتياطات الإلزامية، وتشجيع المنافسة البنكية.

**1-تحرير أسعار الفائدة:** ويقصد بتحرير أسعار الفائدة هو إزالة القيود على تحركات أسعار الفائدة عن طريق الحد من الرقابة المتمثلة في تحديد سقوف عليا ودنيا لأسعار الفائدة على القروض والودائع.

**2-تحرير الإعتماداتوالاحتياطات الإلزامية:** وهذا بالحد من الرقابة على توجيه الائتمان نحو قطاعات محددة والحد من الاعتمادات للقطاعات الأخرى، وتخفيض أو إلغاء الاحتياطات الإلزامية المغالي فيها على البنوك.[1]

**3-تشجيع المنافسة البنكية:** وذلك بإلغاء وإزالة القيود والعراقيل، التي تعيق إنشاء البنوك المحلية والأجنبية وإعادة هيكلة البنوك التي تديرها الدولة، ونقلها للقطاع الخاص، مع إعطاء البنوك والمؤسسات المالية استقلالها وعدم فرض أي قيود على حرية دخول وخروج من صناعة الخدمات النقدية والمالية.

### *التحرير المالي الخارجي:

يتضمن التحرير المالي على المستوى الخارجي:[2]

1. إلغاء ضوابط الصرف وذلك من خلال تحرير أسعار صرف العملات وجعلها تتحدد وفق آلية السوق.

---

[1] مختار بوضياف، **أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر لفترة (1990-2010)**، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، علوم التسيير، جامعة المدية 2012/2011، ص20-21.

[2] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، (دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011)، ص:58.

2. الفتح التدريجي لمؤسسات النظام المالي على النظام المالي العالمي وعلى أساس غير تمييزي.
3. السماح للشركات الأجنبية للدخول في السوق المالي وفتح المجال لها لإصدار والأدوات المالية.[1]
4. يتضمن إزالة الحواجز والعقبات التي تمنع البنوك والمؤسسات المالية الأخرى من الاقتراض من الخارج، والعمل على الحد من الرقابة المفروضة على سعر الصرف المطبق على المجتمعات المرتبطة بالحساب الجاري وحساب رأس المال، وتقليص الفجوة بين سعر الصرف الإسمي والحقيقي وتحرير تدفقات رأس المال.[2]

**ثانيا: أهداف التحرير المالي والمصرفي:**هذه الأهداف سامت في تطوير الظروف الملائمة لتحرير القطاع المالي والمصرفي وتوفير الأموال اللازمة والظروف المناسبة لزيادة الاستثمار وتتمثل في:[3]

– تعبئة الادخار المحلي والأجنبي لتمويل الاقتصاد، عن طريق رفع معدلات الاستثمار.

–خلق علاقة بين أسواق المال المحلية والأجنبية من أجل جلب أموال التمويل الاستثمار.

–استعمال خدمات مالية مصرفية في المفاوضات التجارية بين عدة دول من أجل تحرير التجارة الخارجية، خاصة مع الدخول لعدة دول نامية إلى المنظمة العالمية للتجارة.

–رفع فعالية الأسواق لتكون قادرة على المنافسة الدولية، وعليه تمكنها من فتح مصادر إقراض وتمويل أجنبية، وخلق فرص استثمار جديدة.

[1]علي بوعبد الله، **أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الأسواق العربية**، مرجع سبق ذكره، ص65

[2]عبد القادر بريش ومحمد طرشي، **التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، أزمة الرهن العقاري**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 5. 6ماي 2009، ص:6.

[3]صليحة بن طلحة وبوعلام معوش، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 14-15 ديسمبر 2004، ص: 478.

–تحرير التحولات الخارجية مثل تحرير تحويل العملات الأجنبية وحركة رؤوس الأموال، خاصة مع التغيرات الاقتصادية التي منها تغيرات أسعار الصرف وأسعار الفائدة .

## المطلب الثالث: إيجابيات وسلبيات التحرير المالي:

التوجه المتزايد نحو تخفيف القيود المفروضة على العمل المصرفي والمالي جاء في سياق الرغبة في تطوير القطاع المالي، وإعطاءه المرونة والقدرة الأكبر على أداء أدواره بكفاءة وفعالية كنتيجة لمدى ارتباط النمو الاقتصادي بدرجة التطور المالي.

### أولا: إيجابيات التحرير المالي:

يمكن أن يكون للتحرير المالي العديد من المزايا والإيجابيات التي تعود بالنفع على الدول منها:[1]

1. **ترشيد القرار التمويلي:** إن إضافة الصيغة العالمية على عمليات التحرير المالي يتيح فرص كبيرة ومتنوعة من المعاملات المالية، والمهم في ذلك أنها توفر خيارات وبدائل يمكن المفاضلة فيما بينها من أجل ترشيد القرار التمويلي.
2. **سهولة الوصول إلى مصادر التمويل:** إن التحرر المالي يسمح للدولة بالوصول إلى الأسواق المالية بسهولة ويسر، والحصول على الأموال لسد فجوة الموارد المحلية.
3. **الحد من زيادة المديونية:** وتخص البلدان المدينة (أغلبها البلدان النامية) وذلك من خلال الابتعاد عن التمويل بالقروض المصرفية والتجارية، وبالتالي الحد من المديونية الخارجية.
4. **تخفيض تكلفة التمويل:** التحرر المالي يعني العمل بآلية السوق، وإحدى هذه الآليات هي المنافسة بين الوكلاء الاقتصاديين العاملين.
5. **نقل التكنولوجيا المتنوعة وبأساليب مختلفة:**هواكتساب الأيدي العاملة والمهارات والخبرات وكذا الفنون الإدارية وخصوصا في مجال استحداث خدمات مالية ومصرفية حديثة.

[1] حمزة كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص:61.

6. **خفض أسعار الفائدة محليا:** فقد يسمح التحرر المالي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال وهذا يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة محليا.
7. **زيادة حجم المعاملات:** يساعد في خفض المخاطرة للسوق والقروض عن طريق رفع قيمة العائد للأموال المستثمرة، عندما تكون هناك حرية وسرعة في عملية اتخاذ القرارات.
8. إعطاء فرصة للبنوك لتحسين أدائها وتسيرها، خاصة في ظل المنافسة الشديدة، حيث تصبح قادرة على مواجهة طلبات المستثمرين، والعمل على جلب أكبر عدد من المدخرين عندما يتحكم في أسعار الفائدة والعملات.
9. رفع مستوى التعامل مع الزبائن واستخدام الأساليب التسويقية الحديثة وتطوير الخدمات المصرفية.
10. تفعيل قوى السوق والمنافسة وبالتالي خروج البنوك غير قادرة على المنافسة وإمكانية اندماجها مع بنوك أكثر قوة، وعليه فالتحرر المالي والمصرفي يدفع باتجاه تشجيع الاندماج المصرفي، وتكوين الكيانات المصرفية الكبيرة.[1]

## ثانيا: سلبيات التحرير المالي

رغم المنافع التي يمكن أن يحققها التحرير المالي، إلا أنه له مخاطر وسلبيات يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاقتصادي للدول، والتي نذكر منها:

**1-الخطر النظامي:** ويحدث عندما يتسبب عجز هيئة عامة أو مجموعة من الهيئات المالية بإعلان إفلاسها للهيئات الأخرى، سواء من خلال أثر العدوى أو العجز الحقيقي ثم تحدث حالة انقطاع خطيرة في قلب النظام المصرفي والمالي.

**2-**سهولة انتقال الأزمة، وسرعة انتشارها بين المؤسسات المالية حين وقوعها.

**3-مخاطر هروب الأموال الوطنية:** ويعني استخدام جزء هام من المدخرات المحلية خارج حدودها.

[1] صليحة بن طلحة وبوعلام معوش، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، مرجع سبق ذكره، ص: 484.

**4-مخاطر غسيل الأموال:** حيث أن عولمة الانحلالات والتحرير المالي وتنوع الأدوات المالية وشبكات الصراف الآلي، باعتبارها من تقنيات التعامل عن بعد وكذلك استخدام النقود الإلكترونية والبنوك الإلكترونية والمحمولة وكل ذلك لا يسمح بتعقيب مصادر الأموال لأنها أصبحت تحمل أرقام سرية ومشفرة، وإمكانها المرور بعدد من الإجراءات قبل أن تدخل الدورة الاقتصادية لبلد ما، وكلها عوامل ساعدت على توسيع أنشطة اقتصادية غير مشروعة والتي تمارس تحت ما يسمى بالاقتصاد الخفي.

**5-عولمة المديونية:** حيث عمدت البنوك الغربية وبالتعاون مع بيوت السمسرة المختصة إلى تحويل الديون الخارجية للبلدان النامية إلى أوراق مالية تتداول في الأسواق العالمية، وهذا سيعرض تلك الدول إلى حالة عدم التأكد من ديونها، نتيجة التقلبات التي في الأسواق المالية وقد يعرفها ذلك إلى ارتفاع مديونيتها.[1]

**6**-ارتفاع معدلات التضخم نتيجة حجم الأصول المحلية وزيادة الطلب على السلع المحلية.[2]

**7**-ارتفاع معدل الصرف الحقيقي بسبب التدفقات الرأسمالية الكبيرة، وما يترتب عليه من فقدان القدرة على المنافسة الخارجية، وزيادة العجز في الحساب الجاري.

**8**-زيادة التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل مقارنة بالتدفقات طويلة الأجل وهو ما أدى إلى مضاربات تسببت في تدفقات عكسية للخارج.

**9**-التحرير المالي يؤدي إلى استحداث مخاطر ائتمانية جديدة للمصارف. والقطاع المالي قد لا يستطيع العاملون في المصارف تقييمها والتعامل معها بحذر ووقاية، كما أن التحرر المالي يعني دخول مصارف أخرى إلى السوق المالي ما يزيد الضغوط التنافسية على المصارف المحلية لاسيما في أنشطة ائتمانية غير مهيأة وقبول أنواع جديدة من المخاطر قد لا يتحملها المصرف.[3]

---

[1] حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، مرجع سبق ذكره، ص: 62-64.
[2] شذا جمال خطيب، **العولمة المالية**، الطبعة الأولى، (دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008)، ص: 135.
[3] مختار بوضياف، **أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص: 19.

## المبحث الثاني: ماهية الخدمات المالية والمصرفية

إن للخدمة أهمية بالغة في الحياة المعاصرة فهناك مجالات متعددة تحتل الخدمة فيها أهمية بالغة، فالخدمة عموما تعني أي عمل أو جهد غير ملموس يبذل لتلبية وسد احتياجات الآخرين، حيث سنتطرق في هذا المبحث لمفهوم الخدمات المصرفية. وكذا الخصائص المميزة لها.

### المطلب الأول: مفهوم الخدمات المصرفية

مفهوم الخدمة المصرفية لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمة بصفة عامة، حيث يوجد العديد من التعاريف للخدمة سنحاول عرض بعضها مع محاولة إعطاء بعض التعاريف للخدمة المصرفية.

#### أولا: تعريف الخدمات

إن التباين في أنواع الخدمات مفهوم الخدمة بصفة عامة لتفسيرات عديدة ومن بين هذه التعريفات ما يلي:[1]

*حيث عرفت الجمعية الأمريكية للتسويق الخدمة بأنها "النشاطات أو المنافع التي تعرض للبيع أو التي تعرض لارتباطها بسلعة معينة".

*الخدمات هي تلك الأنشطة والفعاليات غير الملموسة التي تهدف إلى إشباع رغبات المستهلك الأخير مقابل دفع مبلغ معين من المال، من دون أن تقترن هذه الخدمات مع بيع سلع.[2]

ولقد عرف STATON الخدمة بأنها النشاطات غير الملموسة التي تحقق إشباع الرغبات، والتي لا ترتبط أساسا ببيع سلعة ما أو خدمة أخرى.[3]

*وأيضا تعرف الخدمة على أنها: أي نشاط أو منفعة التي يمكن أن يقدمها طرف إلى طرف آخر والتي تكون في الأساس غير ملموسة ولا تؤدي إلى ملكية أي شيء.[1]

---

[1] هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، الطبعة الرابعة، (دار وائل للنشر، الأردن، 2008)، ص: 208.
[2] محمد صالح المؤذن، **مبادئ التسويق**،الطبعة الأولى، (دار الثقافة، الأردن، 2002)، ص: 207.
[3] محمود جاسم الصميدي وبشير عباس العلاق، **أساسيات التسويق الشامل والمتكامل**، الطبعة الأولى، (دار المناهج، الأردن، 2002)، ص: 397.

فالعديد من النشاطات يمكن تسميتها خدمات، وبعض هذه الخدمات تمارسها مؤسسات هادفة للربح مثلا المحلات التجارية، المستشفيات الخاصة والجامعات، بينما أنواع أخرى تمارسها مؤسسات غير هادفة للربح مثل الجامعات الحكومية، والجامعات الخيرية، والبلديات، وفي كل الأنواع فإن تقديم خدمة ذات نوعية ممتازة وخلق قيمة للعميل هو الحجر الأساس للنجاح.[2]

## ثانيا: تعريف الخدمات المصرفية

–إن مفهوم الخدمة المصرفية لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمة بشكل عام، حيث أنها تمثل عمل أو نشاط يحصل عليه المستفيد من خلال الأفراد، المنظمات أو المكائن والتي تقدم ذلك لعدم ملموسية هذا النشاط أو العمل من خلالها، وأن مستوى الإشباع للمستفيد يرتبط بمستوى أداء الأفراد وأن هذه الخدمات قد يرتبط تقديمها بمنتج أولا، ومن هذا كله نجد بأن الخدمة المصرفية تمثل:[3]

أ. نشاط أو عمل يقدم إلى المستفيد من قبل الأفراد مع استخدام الأجهزة المرافقة لتلك العملية.

ب. أن تقديمها قد يرتبط أولا بسلعة، فعلى سبيل المثال، أن حصول المستفيد عن المعلومات التي يحتاجها من خلال الالتقاء بالعاملين في البنك يجعل هذا النوع من الخدمة مرتبطة بالشخص الذي يقدمها.

ج. إن عملية استقبال المستفيد وأسلوب المعاملة مرتبط بالشخص الذي يقدمها.

د. إن سحب المستفيد للنقود من الصراف الآلي يرتبط بالاستخدام الأمثل لهذا الصرف.

هـ. أن مستوى إشباع المستفيد يرتبط بمدى كفاءة العاملين ومستوى تطور الآلات والأجهزة المستخدمة والتي تساعد على سرعة إنجاز وتقديم الخدمة.

---

[1] J.BAKER Michael, the marketing Book, fifen Edition, Butten worth Heincmann publishing, CN eat Britain, 2003, p588.

[2] هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

[3] محمود جاسم الصميدعي، **مداخل التسويق المتقدم**، الطبعة الأولى، (دار زهران للنشر والطباعة، الأردن، 2000)، ص: 214.

وبشكل عام فإن مفهوم الخدمة المصرفية يشمل على بعدين أساسيين هما البعد المنفعي، والبعد السماتي، حيث أن البعد المنفعي للخدمة المصرفية يختلف من مستفيد لآخر وذلك لاختلاف الاحتياجات والرغبات ولعدم سهولة قياس وتقييم المنفعة بشكل دقيق، وإنما تعتمد عملية التقييم على المستفيد وعلى مستوى الإشباع الذي يحصل عليه، أما البعد السماتي فهو يتمثل في مجموعة خصائص التي يتصف بها المضمون المنفعي للخدمة وهو يرتبط بالخدمة المصرفية نفسها، عكس البعد الأول الذي يرتبط بالعميل نفسه.[1]

كما تتضمن الخدمات المصرفية كل الخدمات التقليدية التي تقدمها البنوك مثل قبول الودائع، الاقتراض بكافة أشكاله، وخدمات الرفع وخدمات تحويل الأموال، ومن الخدمات المالية الأخرى، تجارة الصرف الأجنبي تجارة المشتقات وجميع أنواع الأوراق المالية، والاكتتاب في الأوراق المالية، وإدارة الأصول، وخدمات التسوية والمقامة والخدمات الاستشارية وغيرها من الخدمات المالية المساعدة.[2]

## المطلب الثاني: نشأة الخدمات المصرفية

شهدت الخدمات المصرفية تطورا كبيرا وكان عبر مراحل وهي:

### أولا: الخدمة المصرفية في مرحلة ما قبل التصنيع

لقد اعتمدت المجتمعات في هذه المرحلة على الزراعة والصيد في توفير احتياجاتها، ولقد تميزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:

**1-الاكتفاء الذاتي:** حيث أن الأسرة تنتج ما تحتاجه من سلع وخدمات لذلك تتصف هذه المرحلة بعدم وجود نشاط مالي ومصرفي.

**2-تبادل الفائض من الإنتاج:** بعد توجه الأسر إلى التخصيص في الإنتاج، حدث ظهور فائض في الإنتاج، مما دفعهم إلى إجراء عملية المبادلة بالسلع وذلك من خلال مقايضة سلعة بسلعة.

[1] محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، (دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005)، ص: 60

[2] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008-2009)، ص: 252.

**3-ظهور النقود:** نظرا لصعوبة إجراء التبادل والمقايضة، وذلك لعدم تكافؤ السلع والخدمات من حيث الجودة والقيمة، فإن ذلك دفع إلى إيجاد سلعة وسيطة تمكن الأفراد من التوصل إلى عملية تبادل مرضية.

**4-الإيداع والقروض:** لقد لجأ أصحاب الثروات إلى إيداع ثرواتهم لدى الصاغة وهؤلاء أخذوا يقومون بإعطاء القروض لقاء فائدة معينة، ويكون لفترة قصيرة.

**5-بداية المصارف:** تطور عمل الصاغة من الإيداع والقروض والتحصيل على الفائدة إلى التنسيق والتعاون فيما بينهم وقاموا بإنشاء المعارف وإصدار أوراق البنكنوت لإجراء عملية المقايضة.

## ثانيا: الخدمات المصرفية في مرحلة التصنيع[1]

تميزت هذه المرحلة، بتراكم رأس المال، مما دفع أصحابه إلى استثماره في المشاريع الصناعية وإن هذا الاستثمار أدى إلى زيادة الثروات، وهنا ظهرت الحاجة بشكل أكبر إلى مصارف أكثر تخصصا من الفترات السابقة بالشكل الذي جعلها تمثل مؤسسات ذات كيان، لها تنظيم إداري، ولديه خبرة بالعمل، وذلك نتيجة لزيادة مبالغ الإيداع، وزيادة رأس المال المصارف وزيادة إمكانياتها في منح القروض وإعطاء الاستثمارات.

## ثالثا: الخدمة المصرفية في مرحلة التقدم الصناعي

تتميز هذه المرحلة باستخدام التكنولوجيا المتطورة في تقديم الخدمات المصرفية، ولقد أصبحت المؤسسات تتسابق فيما بينها في استخدام الأساليب الحديثة والتقنيات المتطورة. لكي تتمكن من تلبية حاجات ورغبات الزبائن وجلب أكبر قدر ممكن من الأفراد، إن عملية الإيداع والاقتراض والاستثمار، أصبحت غير مقتصرة على أصحاب الثروات الطائلة، وإنما أصبح أغلب الأفراد يطلبون الخدمات المصرفية.

[1] محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، **التسويق المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص45.

## رابعا:الخدمات المصرفية في مرحلة ما بعد التقدم الصناعي والظروف الحالية

إن أهم ما يميز القطاع المصرفي في هذه المرحلة، هو تعاظم دور التكنولوجيا المصرفية والعمل على تحقيق الاستفادة القصوى من ثمار التكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بغية تطوير نظم وسائل تقديم الخدمات المصرفية، وابتكار تطبيقات جديدة لخدمة المصرفية تتسم بالكفاءة والسرعة في الأداء.[1]

وتتميز بالخصائص التالية:[2]

-زيادة عدد المصارف وتنوع خدماتها.

-زيادة عدد الفروع التابعة للمصرف.

-إتساع الرقعة الجغرافية التي تنتشر عليها هذه المصارف وفروعها.

-الاشتراك في شبكة الانترنت لتسهيل عملية الترويج والاتصال بالزبائن عبر استخدام الحاسب الآلي في تنفيذ العمليات المصرفية.

## المطلب الثالث: مميزات الخدمة المصرفية

الخدمة المصرفية هي عبارة عن مجموعة الأنشطة تتعلق بتحقيق منافع معينة للعميل سواء بمقابل مادي أو بدون، وضمن هذا السياق برزت للخدمة المصرفية مجموعة من السمات نوجزها فيما يلي:[3]

**1-الاعتماد على الودائع:** تعتمد المصارف على الودائع في تأدية جميع خدماتها المصرفية، والتي تمثل المصدر الأساسي لتمويل المصارف وتحقيق الأرباح.

**2-تعدد وتنوع الخدمات المصرفية.**

**3-أهمية الانتشار الجغرافي:** وذلك من خلال انتشار الفروع المصرفية بشكل متناسب لتقديم الخدمات إلى أكبر عدد ممكن من الزبائن في مناطقهم.

---

[1] نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي**- دراسة حالة الجزائر- مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص:8.

[2] محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، **التسويق المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص:47.

[3] محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، **التسويق المصرفي**، مرجع سبق ذكره، ص : 60-61.

**4**-احتياج الخدمات المصرفية إلى نوعية خاصة من العاملين المهرين والذين يتميزون بسرعة الأداء والدقة في العمل وأن يكونوا ذو كفاءة عالية.

**5**-تتطلب الأنشطة المصرفية استخدام أحدث التقنيات لتنفيذها.

**6-تكاملية الإنتاج والتوزيع:** تنتج الخدمات المصرفية وتوزع في آن واحد وهي غير قابلة للاستدعاء مرة أخرى لأجل تحسينها أو خطأ فيها، ولهذا فإن اهتمام المصارف يذهب في توفير الخدمات المصرفية في المكان والزمان المناسب، هذه الحالة تفرض على المصرف انتهاج سياسة البيع المباشر، باعتبارها الأكثر ملائمة لتسويق الخدمات المصرفية.[1]

**7-اللاملموسية:** معنى ذلك أن الخدمة غير ملموسة، أي من الصعب الإحساس بها ورؤيتها أو سماعها، قبل شرائها وهذا أهم ما يميزها عن السلعة، وكلما زادت درجة اللاملموسية للخدمة، انخفضت فرصة تخزينها.[2]

**8-التلازم:** ترتبط الخدمة عموما بمؤشر الاستهلاك والانتفاع المباشر بوقت إنتاجها، أي أنها تنتج وتستهلك، أو ينتفع منها بذات الوقت، وعليه فالخدمة المالية متلازمة بمنتجها، وهي نتيجة منطقية لتشارك الخبرة والأدوات، والعمليات المنجزة التي ينتج عنها الخدمة.

**9-التباين:** تمثل مشكلة كبيرة عند تقديم الخدمات المالية لأنها تعبر عن كيفية قبول المشتري لشيء لا يخضع إلى المقاييس المعيارية المماثلة في عمليات الإنتاج المادي وبالتالي ستزداد حالة اللاتأكد فيما سيحصل عليها بعد الشراء، ومن هنا فإن القائمين على تقديم الخدمات المالية يحرصون على جعل مخرجاتهم متماثلة أو متشابهة عند حصول المستهلك عليها، وكما هو مثلا في خدمات الصراف الآلي، خدمات التليفون أو الهاتف البنكي الناطق، الخط المفتوح مع البنك.[3]

**10-الافتقار إلى هوية خاصة:** تكاد الخدمات التي تقدمها المصارف متشابهة، فالعميل غالبا ما يتعامل مع مصرف معين، أو فرع لمصرف على أساس القرب الجغرافي، وعليه فإن

---

[1] ناجي معلا، أصول **التسويق المصرفي**، (دار الصفاء، الأردن، 1994)، ص: 53-56.
[2] هاني حامد ضمور، **تسويق الخدمات**، مرجع سبق ذكره، ص:22.
[3] ثامر البكري وأحمد الرحومي، **تسويق الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، (دار إثراء النشر والتوزيع، الأردن، 2008)، ص: 93-94.

المصرف يسعى لبناء وترسيخ هذه الهوية في ذهن العميل، فالحاجة إلى تمييز الخدمات المصرفية هي إحدى أبرز التحديات التي تواجه المصارف اليوم.[1]

## المبحث الثالث: تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

تعتمد جميع فروع النشاط الاقتصادي بصفةٍ أساسية على الخدمات المالية والمصرفية، والواقع أن الخدمات المتنوعة الخاصة بالوساطة وإدارة المخاطر، التي يتبعها النظام المالي، هي التي جعلت من الممكن تطوير الاقتصاديات الحديثة، حيث تلعب التجارة دورًا متزايدًا في قطاع الخدمات المالية في العديد من البلدان، من خلال الصفقات التي تجري عبر الحدود، وذلك مع تزايد عولمة النشاط الاقتصادي من خلال التجارة والتدفق الاستثمارية، وهذا ما سنتطرق إليه في المبحث الثالث: حول ماهية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية ويتناول الأهمية المتزايدة لها، وأيضا المزايا والمخاطر الناتجة عن تحرير الخدمات المالية والمصرفية.

### المطلب الأول: تعريف تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية.

أصبحت الخدمات المالية على قدر كبير من الأهمية في اقتصاد الدول، سواء المتقدمة منها أو النامية، وهذا ما يفسر الزيادة في تجارة الخدمات المالية والمصرفية بخطوات سريعة، خاصة مع استخدام الأدوات المالية الجديدة والتغيير التقني والتكنولوجي الجديد.

*يختلف تحرير التجارة في حالة الخدمات منه في حالة السلع، حيث أنه في معظم الحالات لا توجد مشكلة عبر الحدود وتعريفات جمركية بالنسبة للخدمات، وإنما تأتي القيود على التجارة في الخدمات من خلال القوانين والقرارات والإجراءات التي تضعها كل دولة، بحيث من الممكن التوصل في النهاية إلى نظم للتبادل الحر للخدمات، يعكس مدى التحرر من القوانين والتشريعات الوطنية والقواعد والإجراءات التي تفرضها الدولة، والتي تصبح محل التعارض لتحقيق تحرير تدريجي وصولا إلى التحرير الكامل في تجارة الخدمات.[2]

[1] أحمد محمود الزامل، **تسويق الخدمات المصرفية**،الطبعة الأولى، (دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2012)، ص:60.
[2] عبد الرزاق حبار، **المنظومة المصرفية الجزائرية ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجسير في ، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2005، ص:14.

*كما يقصد بتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية إزالة التنظيمات والإجراءات التي تحكم القطاع المالي في أي دولة، ويقصد بعولمة التجارة في الخدمات المالية إزالة التمييز في المعاملة بين موردي الخدمات الأجانب والمحليين، إلى جانب تنظيم الخدمات المالية والمحلية بالدرجة التي يؤثر فيها هذا التنظيم على عولمة جودة هذه الخدمات وتعزيز المنافسة للمصارف المحلية، وهذا ما يبرز لنا العلاقة القوية بين تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية وعولمة جودة الخدمات، ويتطلب تحرير التجارة في الخدمات المالية توافر عدد من الشروط أهمها: إزالة التحكم في السعر الفائدة، الاتجاه نحو المصارف الخاصة، تخفيض الاتجاه للإقراض بواسطة الحكومة، إعطاء حق الدخول لمصارف أجنبية، استقرار البيئة الاقتصادية الكلية والسياسيات النقدية المعمول بها.[1]

*ويقصد كذلك بتحرير التجارة الدولية في الخدمات، أن يتم تطبيق آليات التجارة الدولية متعددة الأطراف على كل من تجارة السلع وتجارة الخدمات، بحيث يخضعان معا لنفس الآليات والاتفاقيات، بعد أن كانت المفاوضات السابقة يقتصر العمل فيها على تجارة السلع فقط، ويتم التحرير من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتسهيل وصول موردي الخدمات الأجانب إلى الأسواق المحلية، وخفض مستوى التمييز بينهم وبين الموردين المحليين.[2]

## المطلب الثاني: أهمية تجارة الخدمات المالية والمصرفية في النشاط الاقتصادي.

ازدادت مكانة قطاع الخدمات المالية في النشاط الاقتصادي والتجارة الدولية، وذلك لأهميته المتزايدة في اقتصاديات الدول.

يسهم قطاع الخدمات في استيعاب اليد العاملة بحيث يستوعب قطاع الخدمات المالية والمصرفية أكثر من 5% من اليد العاملة في الدول المتقدمة، كما شهد قطاع الخدمات المالية والمصرفية نموا في القيمة المضافة لنسبة من الناتج الإجمالي في حدود 5% خلال الفترة (1990–1995) أما بالنسبة لحجم القطاع المالي والمصرفي على المستوى العالمي فقد بلغ

[1] رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمة المصرفية**، (دار التواصل العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2007)، ص: 127.
[2] محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة**، مرجع سبق ذكره، ص: 255.

إجمالي موجودات المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان والإتحاد الأوروبي أكثر من تريليون دولار أمريكي، وتمثل ثلاث أرباع الموجودات في المصارف في العالم.[1]

ينعكس الدور العام لقطاع الخدمات المالية، في حصته من إجمالي التوظيف، وإجمالي الناتج المحلي في العديد من الدول، كما أن جميع فروع النشاط الاقتصادي، تعتمد في تأدية وظائفها على تدخل الخدمات المالية، أن وجود نظام مالي مستقر، يعد أمرا أساسيا لنجاح تجربة النمو والتنمية.

ويرجع نمو تجارة الخدمات المالية بشكل سريع خلال السنوات الأخيرة إلى عدة عوامل نذكر منها:

-التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية، مثل ظهور نظم المعالجة الإلكترونية للبيانات، بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الحديثة والتي تعتمد على الانترنت، فكلها تقنيات حديثة من شأنها إضافة فرص جديدة للمزيد من الكفاءة والقدرة على المنافسة، واستخدام البنوك العالمية لهذه التكنولوجيا في هذا المجال أدى إلى تطوير وتحسين مستوى الخدمات المصرفية، واستخدام أنواع جديدة من الخدمات.

-تزايد عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية بصفة عامة والبنوك بصفة خاصة.

-انتشار ظاهرة البنوك الشاملة وانخراط كثير من البنوك العالمية في أعمال مؤسسات الوساطة المالية التي لا تقبل ودائع، مثل القيام بدور الوساطة في الأسواق المالية والأدوات المالية الجديدة وخدمات التأمين، فهناك عمليات دمج الخدمات المصرفية وخدمات التأمين في نفس الوقت، وهي لا شك في أن تقديم مؤسسة واحدة لخدمات عدة (مصرفية، تأمين...) سيجلب الكثير من العملاء، وتبقى المؤسسات في وضع تنافسي أفضل.

-الزيادة في التجارة الدولية والتي أدت إلى اتساع الأسواق وبالتالي زيادة الطلب على التمويل الدولي لهذه الأنشطة، وقد أدى هذا النمو المتزايد لقطاع الخدمات المالية إلى زيادة

[1] عبد القادر بريش، **التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، أزمة الرهن العقاري**، مرجع سبق ذكره، ص:105.

نشاط أسواق المال العالمية بشكل كبير، حيث سجل النشاط الافتراضي والتعامل في الأوراق المالية والمشتقات نموا كبيرا خلال السنوات الماضية.[1]

## المطلب الثالث:أهم مزايا ومخاطر تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

إن لتطبيق اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية آثار عديدة منها إيجابية تضيف أشياء جديدة للنشاط المصرفي مما يساعده على تطور الجهاز المصرفي، وتحسين أدائه، وأخرى سلبية قد تكون سببا في أزمات حادة تعرقل مسيرته.

### أولا: مزايا تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية:

لقد جاءت اتفاقية تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بعدة فوائد ومزايا اقتصاديات الدول، خاصة بما يتعلق بانفتاح هذه الاقتصاديات، ومن أهم المزايا والمنافع المتوقعة من خلال تحرير تجارة الخدمات المالية ما يلي:[2]

**1**-يمكن أن يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المالية والمصرفية إلى جعل هذا القطاع أكثر كفاءة واستقرارا.

**2**-إن اتساع السوق المصرفية نتيجة لتحرير تجارة الخدمات المصرفية يمكن أن تؤدي إلى تعاظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم من خلال زيادة عمليات الاندماج المصرفي وكذلك تعميق المنافسة من عمليات الخصخصة، حسب الميزات التي يمكن أن تنتج منها.

**3**-يؤدي تحرير التجارة في الخدمات كذلك إلى تخفيض تكاليف الخدمات المصرفية كلما اشتدت درجات المنافسة والاندماج المصرفي.

**4**-توفير المزيد من الخدمات المصرفية للعملاء، حيث يستطيعون الحصول على جميع احتياجاتهم من الخدمات المصرفية.

---

[1] بلقاسم زايري وهواري بالحسن، **أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ظل التحولات القانونية والاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، بشار، 24-25 أفريل 2006، ص:2.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك** ،الدار الجامعية ،مصر،2005،ص: 128،129

**5**-يمكن لتحرير تجارة الخدمات المالية أن يؤدي إلى تحسين جودة الخدمة للعملاء، فمع تزايد المنافسة تتجه البنوك إلى تلبية احتياجاتهم الخاصة والتمويلية، كأن يستفيد المدعون مثلا من البضائع الخاصة باستراتيجيات الاستثمار.

**6**-يؤدي تحرير التجارة في الخدمات المصرفية إلى المزيد من المنافع في مجال قفل المعرفة والتكنولوجيا، ويشمل ذلك معرفة أفضل للممارسات الإدارية والمحاسبية، ومعالجة البيانات واستخدام الأدوات المالية.

**7**-تمكين عمليات التحرير في تجارة الخدمات المصرفية من تحقيق مخاطر السوق، وتساعد في تعميق وتوسيع الأسواق المالية من خلال حجم المعاملات ومجال الخدمات.

**8**-كما يحتمل أن تتحسن السياسة النقدية، حيث أن التحرير المصرفي وضع ضغط على الحكومات لتبني سياسات نقدية مقبولة ومناسبة.

ومن **المنافع الأخرى** لتجارة الدولة في الخدمات المالية:[1]

**1**-أنها تسهل من تدفق رأس المال من الدول ذات الفائض في رأس المال إلى الدول التي لديها نقص في رأس المال، إن ذلك يخفض تكلفة فوائد الاستثمارات للدول التي تعاني من النقص وبالنسبة للدول التي يتوافر لديها مدخرات مرتفعة وعوائد منخفضة نسبيا للاستثمار، يمكنها أن تقوم بتصدير رأس المال، وبذلك ترفع من عوائدها، وهكذا فإن تجارة الخدمات المالية وتدفقات رأس المال الخاصة بها، يمكن أن تساهم في تساوي معدلات الفائدة بين الدول.

**2**-كما يمكن لتحرير التجارة الدولية أن يؤدي إلى تحسين تخصيص الموارد المؤقتة المتبادلة والدولية، حيث أن الأسواق المالية المفتوحة والأكثر كفاءة تؤثر على المدخرات والاستثمارات، وتؤدي إلى تحسين التخصيص المؤقت المتبادل للموارد، ويؤدي التنافس بن المؤسسات المالية وتحرير معدلات الفائدة وظهور أدوات الادخار الجديدة إلى زيادة العائد على الاستثمار، وذلك يحفز على تجميع المدخرات وزيادة الاستثمارات مم يؤدي بدوره إلى دعم النمو.

[1] طارق عبد العال حماد، **التطورات العلمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الطبعة الأولى، (الدار الجامعية، مصر، 2011)، ص: 32-33.

## ثانيا: المخاطر الناجمة لتحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية

يمكن لعمليات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية أن تخلق العديد من التحديات والمخاطر أمام حكومات الدول، وكذلك العاملين في المجال المصرفي، وصانعي السياسة النقدية والمصرفية، ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:[1]

**1**-تزايد الخوف من أن تسيطر البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية على السوق المصرفية المحلية بعد تحرير تجارة الخدمات المصرفية، وأنها سوف تسيء استخدام مواقعها في السوق المحلية، وسيكون الموردون الأجانب دائما أكثر كفاءة من المحليين وبالتالي سيكون الموردون أكثر تأثيرا على نفاذ الأسواق.

لكن ليس من الضروري أن تكون البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية والموردون الأجانب دائما أكثر كفاءة من الموردين المحليين، بل من الضروري أن يكون ذلك حافزا على المنافسة، وتزايد القدرة التنافسية لدى البنوك المحلية، وأن يسعى الجميع إلى زيادة القدرة التنافسية، وفي الحالات التي تحتاج فيها البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية إلى فترة زمنية لتوفيق أوضاعها، وإكمال استعدادها للوضع التنافسي الجديد، فإن تحديد تجارة الخدمات المصرفية والمالية يمكن أن يتم على مراحل بمرور الزمن، ويمكن أن تلعب الحكومة دورا فعالا في هذا المجال.

ومحاولة البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية إساءة استخدام السيطرة على السوق، فإن ذلك لن يحدث، وبالتالي سيقلل من خطر الاستخدام السيئ، وهنا يبرز دور الحكومة والبنك المركزي بوضع السياسات وشروط المنافسة التي تعمل على تأمين المنافسة، وفي نفس الوقت لا تسيء البنوك والمؤسسات المصرفية الأجنبية إلى موقعها.

**2**-إن تحرير التجارة الدولية في القطاع المالي والمصرفي، وإتاحة الفرص للبنوك الأجنبية لتقديم خدماتها في السوق المحلية، قد يؤدي إلى خسائر تنشأ نتيجة تأثير سياسات البنوك الأجنبية على السياسات الداخلية بالدولة، بل يؤثر على سياسات التنمية في ظل

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**،مرجع سبق ذكره، ص:131.

المنافسة الضارة، مما يؤثر على بعض السياسات الاقتصادية بالدولة، نتيجة لهذا التحرير ومن أمثلة هذه السياسات، السياسات النقدية وتخفيض الائتمان، وسياسة الرقابة على النقد الأجنبي، ويصل في نهاية المطاف إلى عرقلة نمو الصناعات المحلية الوليدة والتي تقوم بدعمها البنوك المحلية.

**3**-كما يؤدي التحرير الدولي للخدمات المالية والمصرفية إلى عجز ميزان المدفوعات، نظرا لأن الدول التي تتمتع بميزة نسبة كبيرة في قطاع الخدمات سوف تلجأ إلى استيراد هذه الخدمات ويساعدها في ذلك التحرير المالي، وفتح أسواق الخدمات المحلية لاستيرادها، مما يؤدي إلى زيادة أعباء إضافية في الجانب المدين من ميزان التجارة غير المنظورة (استيراد الخدمات)، دون أن يؤدي إلى زيادة بالمقابل في الجانب الدائن (تصدير الخدمات)، وينتج عنه ازدياد المشاكل التي يمكن أن يواجهها ميزان المدفوعات التي من أهمها العجز الدائم في إجمالي بنوده.[1]

**4**-قد يؤدي تحرير قطاع الخدمات إلى تعرض الجهاز المصرفي إلى أزمات بنكية ويعتبر هذا الأثر من أهم الآثار السلبية للعولمة المالية، ففي السنوات الأخيرة، عرف القطاع البنكي في عدد كبير من الدول النامية والدول المتقدمة، العديد من المشاكل المتتالية في مباشرة القول بأن تحرير القطاع المصرفي والمالي هو السبب الذي أدى إلى خلق هذه الصعوبات والمشاكل، هذا التخوف يبرر على أساس أن تكلفة الأزمات البنكية أثقلت كاهل المالية العامة واقتصاديات بعض الدول.

**5**-كما أن تحرير تجارة الخدمات المصرفية ينقص من قدرة البنوك المحلية على الاستمرار، حيث أن حدة المنافسة، خاصة في مجال الخدمات المصرفية الحديثة، يؤدي إلى خروج بعض البنوك من السوق المصرفي.

**6**-ضعف إمكانية توفير الحماية للوحدات البنكية الوليدة في ضوء المنافسة الشديدة.

[1] رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، (دار الفكر الجامعي، مصر، 2007)، ص: 282.

**7**–تأثير السياسة النقدية للدولة، خاصة إذا قامت البنوك الأجنبية بحجب بعض من العمليات المصرفية عن السلطات الإشرافية والرقابية للدولة.[1]

**8**–يمكن لتحرير تجارة الخدمات المالية أن تؤثر كذلك على الاستقرار المالي بصورة غير مباشرة، عن طريق تأثيره على تدفقات رأس المال، حيث أن تحرير التجارة يحقق تدفقات رأس المال، وعلى العكس من ذلك فإن التدفقات في فترات فقدان الثقة يمكن أن تجعل موقف المؤسسات المالية أسوأ، وبذلك تزيد درجة التأثير على الاقتصاديات الكلية الضعيفة والسياسات التنظيمية على الاستقرار المالي.[2]

[1] بلقاسم زايدي وهواري بلحسن، **أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص:10.
[2] طارق عبد العال عماد، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، مرجع سبق ذكره، ص:39.

## خلاصة الفصل

شهدت العقود الثلاث الماضية زيادة كبيرة في أنشطة البنوك دوليًا، نتيجة لتحرير وعولمة الأسواق المالية، ونظرًا لزيادة أهمية التحرير المالي بصفة عامة على مستوى النشاط الاقتصادي في شتى المجالات،شرعت الدول الصناعية المتقدمة في العمل على تحرير الخدمات المالية بصفة خاصة على تجارة الخدمات المصرفية.

فأصبح من الضروري في المرحلة الراهنة لاستكمال مسار الإصلاحات المصرفية، وتحديث عصرنة المنظومة المصرفية الجزائرية وعليه فان اي جهد للإصلاحوالتطوير يجب إن يصب في اتجاه تحديث وعصرنة آليات تسيير البنوك،والأخذ بمبادئ وأسس إدارة الجودة الشاملة والاهتمام أكثر بالابتكار، وتطوير الخدمة ألمصرفية، والتوسع في استخدام تكنولوجيا الصناعة المصرفية .

فالوصول إلى تقديم خدمات عالية الجودة و إشباع رغبات العملاء والمحافظة على الحصة السوقية ، تدعيم القدرات التنافسية لمواجهة الضغوط التنافسية الناتجة عن تحرير السوق المصرفية الجزائرية ، وتمكين البنوك الجزائرية من اكتساب المقومات التنافسية لمواجهة تحديات تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية التي فرضتها تغيرات البيئة المصرفية على المستويين الداخلي والخارجي .

www.psdgraphics.com

*دراسة تطبيقية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" الجزائري- وكالة "سيدي عيسى"– المسيلة.

## المبحث الأول:

**** عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية.***

## المبحث الثاني:

**** تقديم بطاقة فنية عن وكالة "سيدي عيسى" 903.***

## المبحث الثالث:

**** دراسة حالة للبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة "سيدي عيسى".***

## مدخل الفصل

بعد التطرق في الجانب النظري إلى التعريف بالبنوك بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة، والإلمام ولو بشكل بسيط بالمفاهيم العامة حول الخدمات المصرفية وكذا تسليط الضوء على الأهمية الكبيرة والأثر البارز في تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية في البنوك التجارية الجزائرية.

حيث قمنا بتربص ميداني في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "سيدي عيسى" من أجل الوقوف على كيفية سيرورة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، ولدراستنا للجانب التطبيقي تم الاعتماد على عدة طرق منها المقابلات الشخصية للحصول على معلومات خاصة بالخدمات المقدمة من طرف الوكالة والهياكل التنظيمية، كما اعتمدنا كذلك على الوثائق الداخلية لهذه الوكالة.

انطلاقًا من الدراسة الميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية، سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة حالة، والتي تعد المرآة العاكسة للجانب النظري، ومن خلال ذلك تم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث.

المبحث الأول هو عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية، والمبحث الثاني تقديم بطاقة فنية عن وكالة سيدي عيسى، أما المبحث الثالث دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية "وكالة سيدي عيسى".

## المبحث الأول: عموميات حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية

إن الأهمية الإستراتيجية للفلاحة في الجزائر والحاجز إلى تغطية الطلب على المواد الغذائية جعلت الزراعة تحتل المكانة الأولى في الاقتصاد الجزائري، فأصبحت من أولى اهتمامات الدولة، حيث أدى الركود الذي ساد القطاع الزراعي وتدني كتلة القروض الممنوحة لهذا القطاع، وأيضا دور البنك الوطني الجزائري "BNA" في تعبئة موارد القطاع الفلاحي إلى إنشاء بنك عمومي قادر على تمويل القطاع الزراعي والمتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

### المطلب الأول: مفهوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية

#### أولا: تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR[1]

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم البنوك الجزائرية، فهو إذًا أداة من أدوات السياسة الحكومة لما يلعبه من دورٍ كبير في تمويل القطاع الفلاحي والمساهمة في ترقية وتشجيع الأفراد على الاستثمار، وكذا استعماله من طرف الأفراد في مختلف العمليات البنكية، إضافة إلى كونه من البنوك الرائدة في تقديم خدمات لزبائنه للمبادرة في تحسين أدائه للمنافسة التي بدأت تبرز في السنوات الأخيرة، ويظهر عمل بنك بدر لمواجهة التطورات الحاصلة في العالم المالي والبنكي في مختلف التحويلات التي شاهدها، وإدخاله للأنظمة المعلوماتية الجديدة لتنظيم عمله وإرضائه زبائنه ومقارنته بالبنوك الأخرى فإن بنك بدر كشف عدة تحويلات مهمة في توفير الوسائل الضرورية لتحقيق أهدافه على المدى القصير أو البعيد.

#### ثانيا: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتطوره

إن الأهمية الإستراتيجية للفلاحة الجزائرية بحاجة إلى تغطية الطلب على المواد الغذائية التي جعلت الزراعة تحتل المكانة الأولى في الاقتصاد الجزائري، بحيث أصبحت من بين الاهتمامات الأولى للدولة، ثم بعد الركود الذي ساد القطاع الزراعي وتدني كتلة القروض الممنوحة لهذا القطاع، وكذلك الدور الذي يلعبه البنك الوطني الجزائري في تعبئة الموارد في

[1] http://www.badr-bank.dz/fr، أطلع عليه يوم 2017/04/10.

القطاع الفلاحي أدى بالدولة الجزائرية إلى إنشاء بنك قادر على تمويل القطاع الزراعي وهو بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

فهو بنك عمومي تكون بموجب المرسوم رقم:82/106 المؤرخ في: 13.03.1982، برأس مال قدره مليار دينار جزائري بقصد تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، وقد تكون في بداية الأمر حتى 140 وكالة، متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري ليصل اليوم إلى 300 وكالة وأزيد من 37 فرع (مديريات جهوية)، كما يوظف أكثر من 7000 موظف ينشطون على مستوى الهياكل المركزية الجهوية والمحلية، ويمكن تلخيص أهم التطورات التي عرفها البنك كما يلي:

**1982–1990:** كان اهتمام البنك خلال هذه الفترة بالقطاع الفلاحي، ففي ماي 1988 تحول إلى مؤسسة تجارية بالمساهمة، والتي تتمتع بالشخصية المدنية، والاستقلال المالي برأس مال قدره 220.000.000 دينار جزائري، مقسمة إلى 2200 حصة بقيمة 100.000 دج كسهم كما فتح الكثير من الوكالات في المناطق الفلاحية في هذه الفترة.

**1990–1991:** بموجب قانون النقد والقرض 90/10 الصادر في تاريخ 1990/04/14 الذي يقدم أكبر استقلالية للبنوك بعد إلغاء نظام التخصيص البنوك، فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قام بتوسيع نشاطات ليشمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع بقائها الشريك المفضل للقطاع الفلاحي، وهو بصدد الدخول في السوق يتميز بالمنافسة القوية، فإن البنك رفع من رأس ماله من 220.000.000 إلى 3000.000.000.

**1991:** وضع نظام swift من أجل تنفيذ العمليات التجارية الدولية.

**1992:** وضع Logiciel sybu مع مختلف مقاييس معالجة العمليات البنكية مثل (تسيير القروض، تسيير عمليات الصندوق، تسيير التوظيف...الخ).

–تعميم المعلوماتية على جموع العمليات التجارية الخارجية (فتح اعتمادات مستندية تعالج في اليوم لمدة 24 ساعة على الأكثر).

**1993:** إتمام تعميم المعلوماتية لمجموع العمليات البنكية على مستوى الشبكة.

**1994:** وضع بطاقة الدفع والسحب لبنك الفلاحة والتنمية الريفية في الخدمة.

**1996:** إدخال نظام المعالجة عن بعد (معالجة وتحقيق العمليات عن بعد فوريا).

**1998:** وضع بطاقة السحب البنكية في الخدمة (Carte inter Bancaire).

**2000-أفريل 2002:** تتميز هذه المرحلة بضرورة إدراج البنك في إطار إنعاش الاستثمارات المنتجة، وملائمة نشاطها ومستوى خدماتها مع مبادئ اقتصاد السوق، كما أنها رفعت قروضها الموجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص (وكل الفروع المختلطة) مع تزايد مساعدتها للقطاع الزراعي والشبه الزراعي.

**وابتداء من سنة 2005:** عاد البنك إلى دوره الذي نشأ من أجله وهو تمويل القطاع الفلاحي والشبه فلاحي فقط، ونظرا لشبكته الواسعة، اعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية البنك الأول في الجزائر، وذلك من طرف BANKERS, AL MANACH سنة 2001، وهو بذلك يحتل المرتبة الأولى على المستوى الوطني والمرتبة 688 على المستوى العالمي من بين 4100 بنك مصنف.

**ثالثا: المبادئ التي يرتكز عليها بنك الفلاحة والتنمية الريفية**[1]

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مجموعة من المبادئ والأسس من أجل القيام بمهامه على أحسن وجه لتسهيل عملية توزيع الأموال على الأفراد، وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

**1-مبدأ الاستقلال:** يهتم البنك عموما بالزبون والحرص على حسن استقباله ويقدم له الخدمات المطلوبة ويبادر بإعطائه المعلومات الصحيحة والدقيقة حتى يكون على علم بما يحدث في الساحة الاقتصادية، هذا ما يدفعه ليكون مستقلا عن الحكومة وعن الخارج.

**2-مبدأ القرض والمخاطرة:** بما أن البنك هو المؤتمن على الأموال المودعين له الذين وضعوا ثقتهم فيه، فهو بذلك حريص عليهم حرصا يمليه المنطق والقانون حتى يكون في

[1] http://www.badr-bank.dz/fr

مستوى الثقة، وهو ملزم بإعادة الحق إلى أهله، خاصة وأن هناك إثبات خطي، ويتمثل هذا الحرص في الضمانات التي يقدمها البنك.

**3-مبدأ السيولة:** يتعامل البنك مع الناس لذا نجده مجبرا ليكون جاهزا لطلباتهم إذا رغبوا في سحب ودائعهم، وهذا ما يفسر مبدأ توفير السيولة.

**4-مبدأ الخزينة:** يتمثل في وجوب ترك نسبة معينة في خزينة البنك لتغطية الحسابات ومعاملات الزبائن، أما الفائض منها فيرسل إلى البنك المركزي.

**5-مبدأ الأمن:** وهنا يلجأ الزبون إلى المصرف من خلال تعاملاته التجارية، وادخار أمواله تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها كالسرقة مثلا فالبنك كجهاز أمن، مطالب بل ملزم بالمراقبة الصارمة.

## المطلب الثاني: دور ومهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

### أولا: دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]

بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو عبارة عن وسيلة تستعملها الدولة لتحقيق التنمية في القطاع الفلاحي والريفي، وهي تقوم بوظيفتين هما:

1. جمع الودائع.
2. توزيع القروض.

وهذا حسب المادة 4 من القانون الأساسي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية التي تحدد مجالات هذا الأخير.

تنص المادة: "تتمثل مهمة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ جميع العمليات المصرفية، والاعتمادات المالية على مختلف أشكالها طبقا للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها في منح القروض والمساهمة فيما يلي طبقا لسياسة الحكومة:

-تنمية مجموع قطاع الفلاحة.

-ترقية النشاطات الفلاحية، كما تزوده الدولة بقروض أخرى قصد ضمان التمويل.

[1] http://www.badr-bank.dz/fr

وفي هذا الإطار يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتخصيص تمويله لـ:

-المؤسسات المالية.

-مزارع القطاع الخاص.

-تعاونية الخدمات مثل تصليح الآلات الفلاحية.

-تعاونية الكروم والخمور.

-مركز تنظيم الغابات.

-الصيد البحري.

-تعاونية التسويق.

-المؤسسة الفلاحية الصناعية بكل أنواعها.

ويمكن تلخيص **مهام البنك الأساسية** فيما يلي:

**1**-وضع الإمكانيات المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لأجل القطاع.

**2**-القيام بالمساهمات المالية الضرورية والنشاطات المتعلقة بالمؤسسات والنشاطات الخاصة والتي تساهم في التنمية الريفية.

**3**-التطور الاقتصادي إضافة إلى ذلك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مثل أي بنك يقوم بالعمليات المصرفية المتمثلة في:

-منح القروض بكل أنواعها.

-معالجة جميع عمليات البنك من قروض، صرف، خزينة.

-التعامل مع المؤسسات الأخرى.

-الالتزام والقيام بالضمانات.

-كما أن البنك يقدم خدمات التصدير واستيراد من الخارجية بالتجارة المتعلقة بمختلف عمليات التمويل، خاصة المساعدات، لكل المؤسسات التي تساهم في تنمية المجتمع الريفي خاصة أطباء وصيادلة.

من كل هذا يمكن القول بأن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على تنمية القطاع الفلاحي والريفي.

## المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

**الشكل رقم (03):الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.**

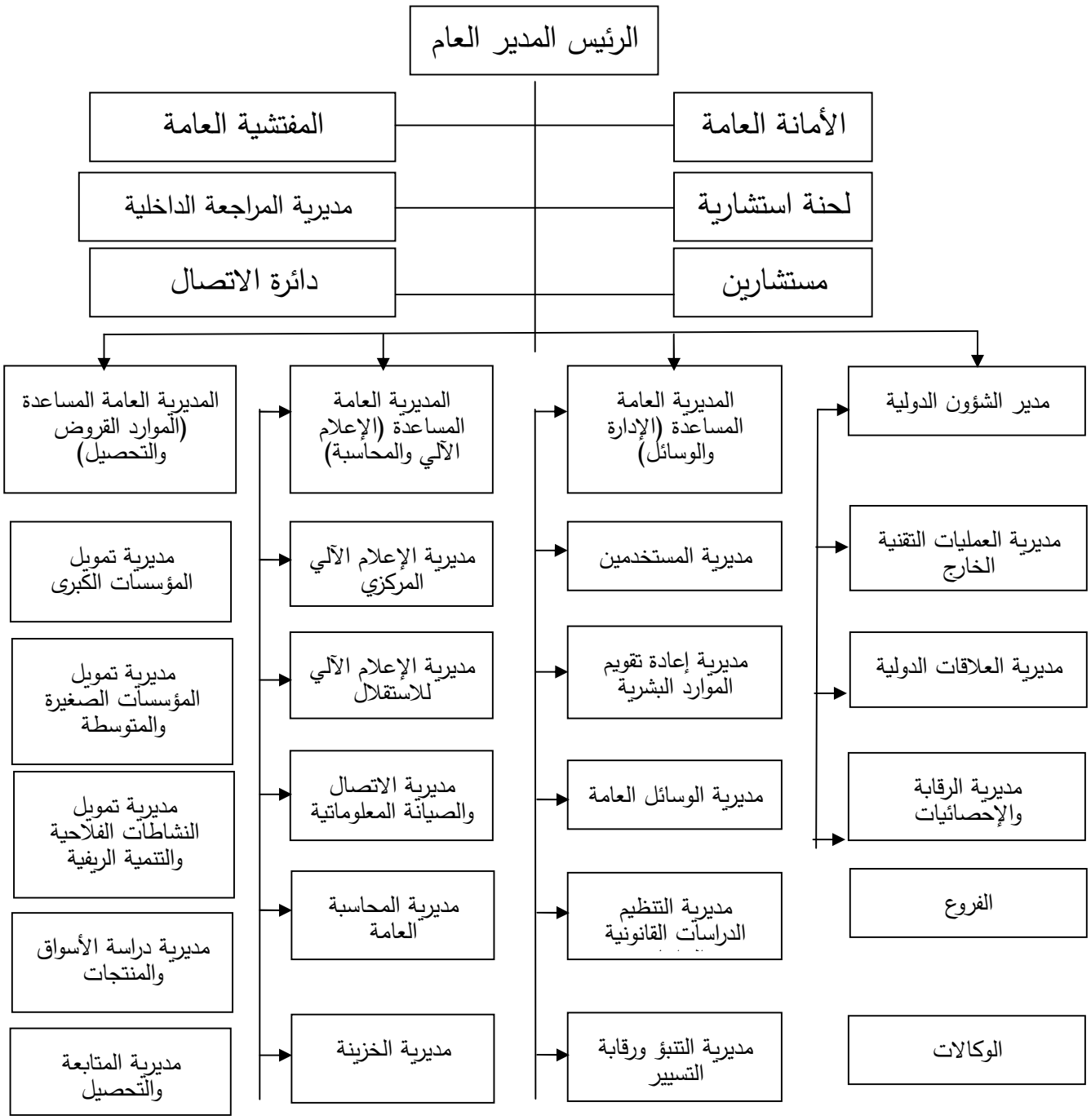


المصدر: http://www.badr-bank.dz/fr.

## أولا: الهيكل القانوني لبنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]

### 1-الجمعية العامة:

هي الهيئة السياسية الممتلكة لجميع أسهم المؤسسة الاقتصادية، وفي هذا الإطار تحدد بقراراتها للقانون لكافة الشروط التي تتماشى مع مصلحة الشركة وتتفرع إلى جمعية عامة عادية وغير عادية.

-**الجمعية العامة العادية:** تعرف كذلك كلما استدعيت للعمل في أمور التسيير والإدارة حسب المادة 17 من القانون 04/88.

-**الجمعية العامة غير عادية:** تعرف كذلك كلما استدعت لمناقشة كل التساؤلات التي لها علاقة بتعديل الشكل القانوني للمؤسسة عند:

-رفع أو تخفيض رأس مال الشركة في إطار قانوني.

-تقرير إدماج مؤسسة مع المؤسسات الأخرى عمومية واقتصادية أو تقسيمها إلى فرعية في إطار قانوني.

-الأخذ بالالتزامات في مؤسسات أخرى.

-تحويل الشكل القانوني للمؤسسة.

-التشريع بالعمليات الجارية.

-تحويل المقر الاجتماعي.

**2-مجلس الإدارة:**المؤسسة العمومية الاقتصادية مسير من طرف مجلس الإدارة وهو مكون من 9 أعضاء على الأقل و12 عضوا على الأكثر موزعين كما يلي:

05 أعضاء على الأقل و10 أعضاء على الأكثر تحدد عهدتهم من طرف الجمعية العامة العادية.

[1] http://www.badr-bank.dz/fr

**3-المديرية العامة:**يدير المديرية العامة لبنك رئيسا، مديرا عاما يعينه مجلس الإدارة ويحدد صلاحياته وسلطاته في التسيير والمراقبة ذلك طبقا لأحكام المادة 12 من القانون الأساسي للبنك.

## ثانيا: الهيكل الإداري لبنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]

**1-الوكالة:** تعتبر الوكالة الخلية الأساسية وجهاز الاستغلال الخاص بالبنك وهي تدخل في إطار هيكلي يسمح باستقبال الزبائن، وإرضائهم، وكل الوكالات المتواجدة في الولاية تشكل مجموعة استغلالية، وكل وكالة تتكون من مصلحتين هما:

أ-مصلحة الزبائن.

ب-مصلحة الاستغلال.

وأهم العمليات التي تقوم بها الوكالة هي:

-تسيير العمليات البنكية (المحفظة، الصندوق).

-إنجاز تقارير شهرية وسنوية خاصة بمجمل النشاطات التي ترسل إلى المديرية الجهوية.

**2-الفرع SUCCURSAL:** هو هيئة لامركزية توجد بمقر الولاية مهمتها تنظيم، مساعدة، توجيه، وتنسيق بين جميع الوكالات التابعة لها وكذلك مراقبة أعمالها.

-مديرية الفرع: تسير من طرف المديرية وهذه الأخيرة تتكون من فرعين هما:

-مديرية فرعية للأعمال الإدارية المالية.

-مديرية فرعية مكلفة بالاستغلال والالتزام.

ومن مهام الفرع:

-تنسيق النشاطات بين جميع الوكالات.

-مراقبة استعمال القروض، ومتابعة عمليات الإقراض والسهر على استعمالها في مصالح المؤسسة.

[1] http://www.badr-bank.dz/fr

-مساعدة الوكالات وتوجيهها.

-السهر على احترام تطبيق القانون.

-السهر على نوعية الخدمات.

-التنظيم وتحفيز الزبائن على جمع الودائع وتوظيف الفلاحين وكافة الفئات الأخرى.

## المبحث الثاني: تقديم بطاقة فنية عن وكالة "سيدي عيسى" 903

### المطلب الأول: نشأة وكالة سيدي عيسى BADR 903

إن أول ما عرف في بلدية سيدي عيسى هي وكالة البنك الوطني الجزائري B.N.Aإذ أنها تأسست سنة 1978 وكانت تقوم بجل الأعمال البنكية من عمليات الإيداع، السحب، القروض الفلاحية، التجارية إلى سنة 1982 تغير وأصبح بمكانه بنك الفلاحة والتنمية الريفية، اختص هذا الأخير بالقروض الفلاحية بشكل خاص.

يقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الطريق الرئيسي لبلدية "سيدي عيسى"، حيث يحتل موقع إستراتيجي في البلدية وهو مكان استقطاب جل الشرائح الاقتصادية والبشرية.

تتكون الوكالة من 11 عامل بداية بمدير الوكالة ونائبه وهو رئيس المصلحة ثم يليه المكلف بالدراسات الميدانية للحسابات ثم يليه المكلف بالقروض، والمكلف بعمليات الشباك والعمليات الملحقة، أمين الصندوق، المكلف بالعملات الصعبة، الكاتبة، العون الإداري، بالإضافة إلى مسؤولين عن أمن الجهاز المصرفي.

-يرمز إلى وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية "سيدي عيسى" BADR 903.

### المطلب الثاني: مهام ووظائف الوكالة

تعتبر وكالة سيدي عيسى من أهم وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مستوى ولاية المسيلة، وهي خلية الرقابة القاعدية للاستغلال البنك، حيث ينحصر عملها في تلبية

حاجات زبائنها وتحقيق العمليات البنكية للزبائن المحليين في أحسن الظروف ومن المهام المخولة لها:

-تجسيد على الصعيد المحلي السياسة الموضوعية من طرف الإدارة العليا وخاصة فيما يخص تقديم القروض.

-معالجة كل العمليات الكلاسيكية للبنك.

-كل ثلاثي تقوم الوكالة بتقديم تقرير حول العمليات التي تقوم بها الفروع ومنه يتركز الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية على 08 وظائف ومجموع دائرة وظائف:[1]

*المجمع الوظيفي الأصل الاستغلال والقروض المكلفة بتعبئة الموارد. منح القروض ومتابعتها.

*تحصيل الحقوق. يترأسه رئيس عام مكلف بقيادة 05 مديريات مركزية.

*المجمع الوظيفي للخزينة، المحاسبة، والإعلام الآلي المكلف بتسيير شبكة الاستغلال والمحاسبة وتسيير الموارد.

*المجمع الوظيفي (الإدارة) المكلف بالتسيير الإداري، التكوين، وهيئة الموظفين.

***وظيفة الشؤون الدولية:** تهتم بكل ما يتعلق بالنشاط البنكي الخارجي وتعامله مع الدول الأجنبية.

***وظيفة المراقبة:** وهي على صلة مباشرة برئيس المدير العام ومديرية المراقبة الداخلية.

***وظيفة الاستغلال:** التي تعتبر من المهام الرئيسية لكل من الوكالات والفروع.

***وظيفة التسيير:** تشمل مجموع المسيرين كما تحتوي على منهجية التسيير في مختلف المستويات.

***وظيفة الاتصال:** وهي على صلة مباشرة برئيس المدير العام تهتم بمهام صلة الاتصال.

[1] معلومات مقدمة من طرف مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة سيدي عيسى.

*المسؤولية السليمة في مجالات البحث والتركيز لدراسة وفحص مختلف مشاريع البنك هذا التنظيم مكمل بهياكل وظيفية المتمثل في اللجنة الاستشارية، ومجل رئيس المدير العام يساعده في مهمته كل من المستشارين والأمانة العامة.

*نظرا لصعوبة التطرق إلى الهيكل التنظيمي ككل، مديرية بمديرية قمنا بدراسة المديرية العامة والخزينة والشؤون المالية.

وتنقسم وكالة "سيدي عيسى" إلى مصلحتين:

**مصلحة الزبائن:**وهي المصلحة التي تتعامل مباشرة مع الزبائن وتتكون من:

**أ-الصندوق:**يتمثل في دفع وسحب المبالغ المالية من طرف الزبائن ويتكون من شباكين هما:شباك الأورو -شباك الدينار الجزائري.[1]

**ب-عمليات فتح وغلق الحسابات:**قبل التطرق إلى عمليات فتح وغلق الحسابات يجب إعطاء تعريف بسيط للحساب: "هو ذلك الجدول الذي يعبر عن جميع العمليات التي يقوم صاحب الحساب البنكي من إيداع وسحب وتحويل".

**فتح الحساب:**ويتم فتح الحساب البنكي بناءا على طلب الزبون وتميز منه عدة أنواع:

-**حساب الشيكات:** "200" تفتح هذه الحسابات لأصحاب الدخل المحدود وتختلف شروط فتحها بين الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين.

-فالأشخاص الطبيعيون يشترط عليهم البنك توفير:

*شهادة العمل. *صورة طبق الأصل لبطاقة التعريف الوطنية أو رخصة السياقة.

*مبلغ مالي قدره 1000دج. *طلب خطي.

-أما بالنسبة للأشخاص المعنويين: مثلا الجمعيات الخيرية أو الثقافية يشترط عليهم البنك:

*عقد تأسيس قائمة الجمعية، والاعتماد الممنوح من طرف السلطات.

*اسم المكلف بإدارة الحساب. *مبلغ مالي قدره 1000 دج. *طلب خطي.

[1]معلومات مقدمة من طرف مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة سيدي عيسى.

-الحسابات الجارية: "300" تفتح هذه الحسابات لأصحاب الدخل المرتفع مثل التجار، وأصحاب الأعمال.

كما يمكن فتحه للمؤسسات سواء كانت مؤسسات مساهمة، أو مؤسسات ذات مسؤولية محدودة مع مبلغ لا يقل عن 10000 دج.

-حساب الدفتر: "251" وهي حسابات مخصصة للادخار يتحصل بموجبه الزبون على نسبة تقدر بـ 2%، وهي متغيرة، وتمنح له امتياز سحب أي مبلغ في أي وقت، وهي حسابات مخصصة للبالغين سن الرشد.[1]

[1] معلومات مقدمة من طرف مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة سيدي عيسى.

## المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة "سيدي عيسى".

**الشكل رقم(04):الهيكل التنظيمي لوكالة سيدي عيسى.**

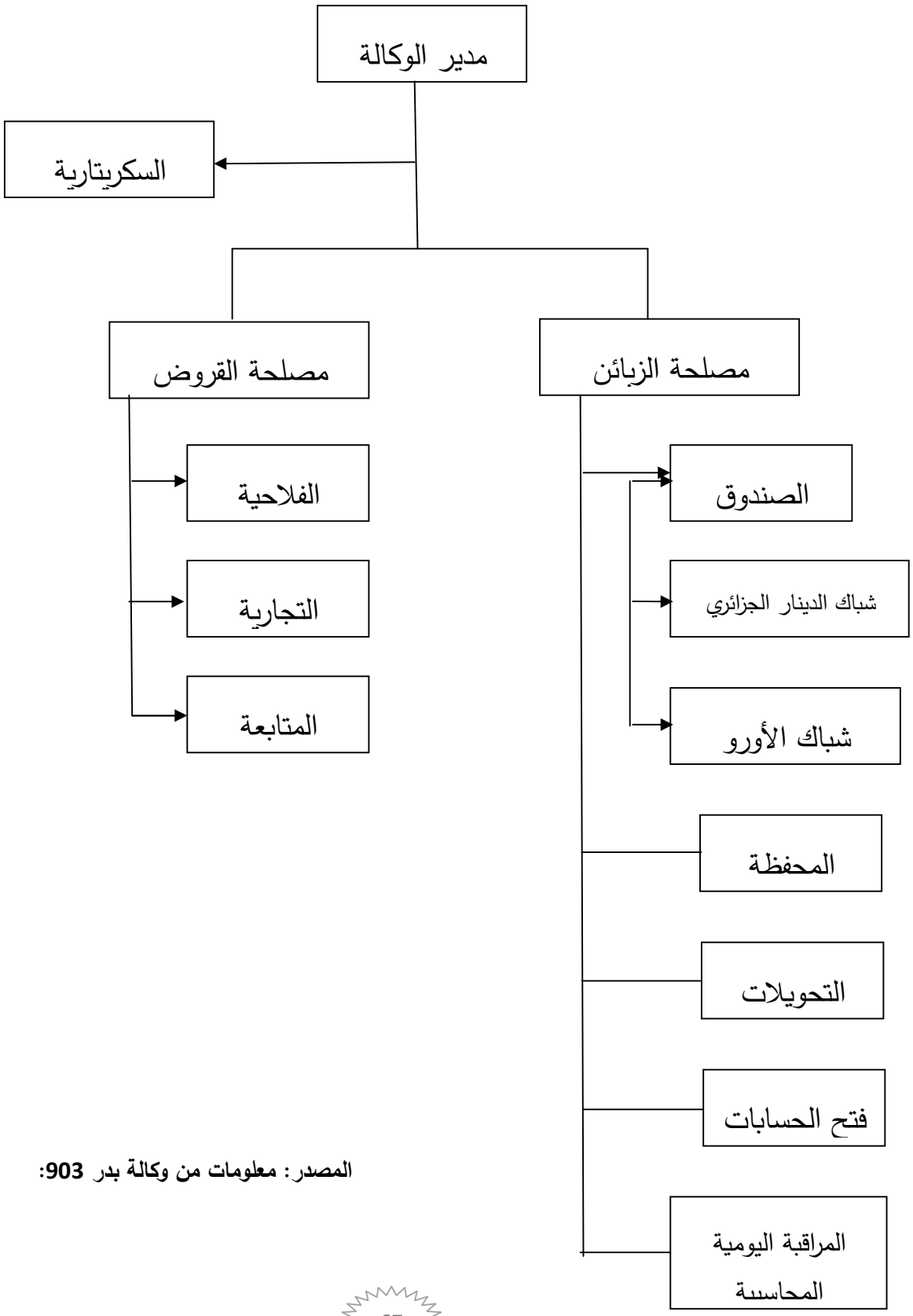


**المصدر: معلومات من وكالة بدر 903:**

يتكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية من مصلحتين هما مصلحة الزبائن ومصلحة القروض، في حين تخلو من مصلحة العلاقات الخارجية.

## المبحث الثالث: دراسة حالة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي عيسى903.

سيتم في هذا المبحث إجراء دراسة ميدانية للتعرف على الخدمات المصرفية التي يتم تقديمها في البنوك الجزائرية، وقد تم اختيار بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"، حيث سنقوم بجمع وتحصيل المعلومات الضرورية التي تمكننا من معرفة أهم الخدمات المصرفية التي يقدمها البنك محل الدراسة.

### المطلب الأول: تصميم الدراسة الميدانية

**أدوات الدراسة الميدانية:**اعتمدنا في دراستنا على عدة أدوات منها: المقابلات الشخصية، الملاحظة، الوثائق الداخلية، استمارة الأسئلة.

**1-المقابلات الشخصية:** بهدف الحصول على معلومات دقيقة وذات مصداقية قمنا بمقابلة بعض الموظفين من خلال بعض الأسئلة الشفوية بموضوع الدراسة وتسجيل الأجوبة على الأوراق استعملناها في مختلف أجزاء الدراسة الميدانية.

**2-الملاحظة:** خلال فترة التربص سجلنا عدة ملاحظات عن نشاط البنك مثل: علاقة الموظفين مع بعضهم البعض، كثافة النشاط، كيفية معاملة الموظفين للزبائن وسلوك هؤلاء اتجاه الخدمات.

**3-الوثائق الداخلية للبنك:** حيث قمنا باستخدام مختلف الوثائق الداخلية المعمول بها في البنك ومن بين هذه الوثائق تقارير سنوية، مطويات، مجلات، مطبوعات...الخ.

**4-استمارة الأسئلة:** ومن بين الأدوات الأكثر استخداما من طرف الباحثين لجمع البيانات بشكل علمي ومما يؤكد أهمية هذه الأداة هي أن معظم الأدوات السابقة الذكر تستخدم

عادة كأدوات مكملة في التعليق العلمي، لذلك سيتم التركيز في دراستنا هذه على استمارة الأسئلة.

***إجراءات تحضير وإنجاز الاستمارة:**

بعد صياغة أسئلة الاستمارة وتبسيطها ثم توزيعها في صيغتها النهائية على عينة من الموظفين ثم تحديدها على النحو التالي:

الجزء الأول: يتضمن أسئلة تتعلق بالبيانات العامة عن البنك المطروحة على المدير، أما الجزء الثاني: يتضمن أسئلة خاصة بالخدمات التي تقدمها الوكالة.

أما فيما يخص طريقة صياغة الاستمارة فقد راعينا عند إعداد الأسئلة مجموعة من النقاط وهي:

-استخدام كلمات سهلة وبسيطة.

-تجنب الكلمات أو الجمل أكثر من معنى واحد.

-صياغة الميزانية وجدول حسابات النتائج بدقة للوصول إلى الهدف المنشود.

## المطلب الثاني: الدراسة المالية والمحاسبية لوكالة سيدي عيسى:

### أولا: جدول رقم ( 02 ): الميزانية المالية المختصرة (جانب الأصول)[1]

| الاستخدامات | N | | N+1 | | N+2 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | % | المبالغ | % | المبالغ | % |
| الأصول الثابتة | 358750000 | 64.79 | 3075000.00 | .47 | 2562500.00 | 34.08 |
| الأصول الجارية | 0 | | 0 | | 0 | |
| حسابات الغير | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 | 0 |
| قيم جاهزة | 1950419.37 | 35.21 | 3429433.49 | 52.73 | 4955367.61 | 65.92 |
| **المجموع** | 5537919.37 | 100 | 6504433.49 | 100 | 7517867.61 | 100 |

**المصدر**: بناءا على الوثائق المسلمة من طرف الموظف المكلف بالقروض.

[1] الوثائق المسلمة من طرف البنك.

**جدول رقم (03): الميزانية المالية المختصرة (جانب الخصوم).**

| الموارد | 2013 | | 2014 | | 2015 | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | المبالغ | % | المبالغ | % | المبالغ | % |
| رؤوس الأموال الخاصة | 966688.17 | 17.46 | 1933202.29 | 29.72 | 2946636.41 | 39.2 |
| ديون طويلة الأجل | 4571231.2 | 82.54 | 4571231.2 | 70.28 | 4571231.2 | 60.80 |
| خصوم جارية | 0 | 0 | 0 | | 0 | |
| خزينة الخصوم | 0 | 0 | 0 | | 0 | |
| **المجموع** | 5537919.37 | 100 | 6504433.49 | 100 | 7517867.61 | 100 |

**المصدر**: بناءا على الوثائق المسلمة من طرف الموظف المكلف بالقروض.

وبعد إعادة ترتيب ودراسة الميزانية المحاسبية للسنوات الثلاث تم الحصول على الميزانية المالية وبعدها يتم تحليلها.

***المؤشرات المالية**:وهي المؤشرات التي تقيس التوازن المالي، ومن أهمها:

**جدول رقم ( 04): المؤشرات المالية.**

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| رأس المال العام الصافي | 1950419.37 | 3429433.49 | 4955367.61 |
| خصوم جارية | 0 | 0 | 0 |
| خزينة الخصوم | 1950419.37 | 3429433.49 | 4955367.61 |

**المصدر**:بناءا على الوثائق المسلمة من طرف الموظف المكلف بالقروض.

**التعليق:** من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة حققت رأسمال عامل إيجابي وهذا للسنوات الثلاثة، وهذا يعني أن هناك توازن حيث أن الأصول الثابتة ممولة بالأموال الدائمة ولا تحتاج إلى تمويل قصير الأجل وهذا الفائض حول إلى الخزينة، كما أن الخزينة أيضا موحية وهذا يخلق للمؤسسة سيولة أثناء فترة النشاط.

***تحديد النسب المالية:** يدرس هنا المصرف النسب التالية:

**جدول رقم (05): جدول تحليل نسب الميزانية.**

| البيان | 2013 | 2014 | 2015 |
|---|---|---|---|
| **نسبة التمويل:** الأموال الدائمة/ الاستثمارات | 1.35 | 1.58 | 1.58 |
| **الاستقلال المالي:** الأموال الخاصة/ مجموع الديون | 0.1 | 0.21 | 0.42 |
| **نسبة التمويل الخاص:** الأموال الخاصة/ الاستثمارات | 0.23 | 0.47 | 0.71 |
| **نسبة القدرة على السداد:** مجموع الديون/مجموع الخصوم | 0.82 | 0.70 | 0.61 |

**المصدر**: بناءا على الوثائق المسلمة من طرف الموظف المكلف بالقروض.

**نسبة التمويل:** تبين هذه النسبة مدى تغطية الأصول الثابتة بالأموال الدائمة، فنلاحظ من الجدول أن النسبة أكبر من الواحد للسنوات الثلاث هذا يعني أن المؤسسة لديها رأس مال العامل موجب أي هامش أمان كذلك موجب، يبين أن المؤسسة تمتلك أموال دائمة يمكن أن تستعملها لتمويل نشاطات استغلال.

**نسبة الاستقلال المالي:** هذه النسبة تعكس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة بحيث لا يجب أن تزيد المديونية الخارجية عن الأموال الخاصة، فنلاحظ أن النسبة أقل من 1 أي أنها لا تتمتع بالاستقلال المالي هذا ما يجعلها متشبعة بالديون واجبة الاستقلال المالي هذا ما يجعلها متشبعة بالديون واجبة الاستحقاق بعد السنوات الثلاث الأولى، مما يجعلها عرضة لمخاطر مالية.

**نسبة التمويل الذاتي:** هذه النسبة تعني مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة، فنلاحظ النسبة أقل من الواحد وهي نسبة غير مريحة لأنها اعتمدت على الأموال الأجنبية، لكن نلاحظ أنها في ارتفاع مضاعف وهذا مؤشر إيجابي على التحسن التدريجي المستمر.

**نسبة قابلية السداد:** من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قابلية السداد للمؤسسة تتناقص من سنة لأخرى حيث كانت 82%، 70%، إلى 61% للسنوات الثلاث على التوالي.

من المستحسن أن تكون هذه النسبة ما بين (0.5 –4) حتى تكون المؤسسة في حالة مريحة وهذا ما نراه في السنوات الثلاث.

**ثانيا: تحليل جدول حسابات النتائج:**

إن تحليل جدول حسابات النتائج يعتبر مؤشر مهم في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

**جدول رقم ( 06 ): تحليل جدول حسابات الناتج.**

| | السنة1 | السنة2 | السنة3 | السنة4 | السنة5 | السنة6 | السنة7 | السنة8 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| النتيجة /رقم الأعمال | 0.33 | 0.34 | 0.35 | 0.29 | 0.29 | 0.29 | 0.30 | 0.30 |
| الاستثمارات/ القيمة المضافة | 1.78 | 1.74 | 1.71 | 1.67 | 1.64 | 1.61 | 1.58 | 1.55 |
| المصاريف المالية/ القيمة المضافة | 0.28 | 0.27 | 0.27 | 0.26 | 0.25 | 0.25 | 0.24 | 0.24 |
| القيمة المضافة/ رقم الأعمال | 0.82 | 0.82 | 0.82 | 0.82 | 0.82 | 0.82 | 0.82 | 0.28 |

**المصدر**: بناءا على الوثائق المسلمة من طرف الموظف المكلف بالقروض.

**التعليق على النتائج:**

1–حيث تمثل هذه النسبة مقدار النتيجة من رقم أعمال، يلاحظ من الجدول كانت النسبة في تزايد ثم انخفضت في السنوات الخمس الأخيرة وهذا راجع إلى الضريبة المفروضة (الضريبة على الدخل الإجمالي) على السنوات التي تلي السنوات الثلاث الأولى.

2–من خلال الجدول يلاحظ أن نسبة الاستثمارات من القيمة المضافة أكبر من الواحد وهذا جيد ويشجع المؤسسة على الاستمرار في المدين المتوسط والطويل.

3–من الملاحظ أن هناك تناقص في نسبة المصاريف المالية من القيمة المضافة وهذا راجع لتسديد مصاريف القروض وذلك بداية من السنة الثلاثة.

4–أي أن القيمة المضافة تمثل 82% من رقم الأعمال وهذا جيد، لأنها تفوق النسبة المعيارية المتعارف عليها في المؤسسات 45%.

## المطلب الثالث: أهم خدمات الوكالة ونموذج الأسئلة.

**1-الخدمات المقدمة من طرف الوكالة:** تتفرع وكالة سيدي عيسى 903 على هيكلها التنظيمي على نحو يوزع الخدمات وفقا لطبيعة كل مصلحة، وتتمثل خدمات الوكالة في:

| الجهة المكلفة | الخدمات المقدمة |
|---|---|
| *مدير الوكالة | – تمثيل الوكالة في علاقاتها بالغير وأمام القضاء.<br>– مراقبة ومتابعة تنفيذ الأوامر المعطاة من السلطة العليا.<br>– السهر على السير الحسن للمؤسسة (الوكالة).<br>– الإشراف –التوجيه–إعطاء الأوامر.<br>–ترأس لجنة القروض التي لها منع أو منح القروض. |
| *مصلحة الأمانة | – تتمثل مهامها في تنفيذ قرار وتنسيق النشاطات المكتبية من خلال:<br>– تنظيم الاتصالات الهاتفية ومعالجة المكالمات الواردة والصادرة.<br>– أرشفة الوثائق والملفات بالأماكن المخصصة لها.<br>– تنظيم الأعمال الإدارية بمكتب المدير.<br>– القيام بمختلف أعمال الطباعة من نسخ وطبع الوثائق. |
| *مصلحة الزبائن | – تهتم هذه المصلحة بكل ما يحتاجه الزبائن ومشاكلهم في العمليات البنكية وتتكون من:<br>–الشبابيك: تتم فيها العمليات اليومية للزبائن من سحب، دفع، وتحويل الأموال داخل التراب الوطني، وتتم بالعملة المحلية (دج).<br>– ما وراء الشباك: من خدماته مراقبة ومتابعة العمليات التي يقوم بها موظفين الشبابيك وكذا مراجعة الأخطاء المرتكبة أو الهفوات من قبل موظفي الشبابيك.<br>– العمليات الخارجية: يتم فيها تسيير حسابات الزبائن المقبوضة بالعملة الأجنبية أو تحويل الأموال من وإلى الخارج، أو عملية صرف العملات. |
| ***بناءا على المقابلة التي أجريت مع المدير ومع موظفة الأمانة ومع مسؤول مصلحة الزبائن.** | |

| | |
|---|---|
| *مصلحة الأوراق المقبوضة | – تختص بالتعامل بالأوراق المالية، حيث يتم تقديم خدمات متعددة لأصحابها، كأن يقوم بتحصيلها نيابة عنهم، أو يخصمها لديه عن طريق شراء حقوق المستفيدين في هذه الأوراق مقابلة عمولة معينة، كما تحتوي على المقاصة الإلكترونية التي هي عبارة عن نظام يمكن البنوك المشاركة وفروعها من تبادل أوامر الدفع فيما بينها بطريقة آلية. |
| *مصلحة الاستغلال | هي مصلحة جوهرية في النشاط البنكي لأي وكالة كانت، وتهتم هذه المصلحة بدراسة كل أنواع الملفات الخاصة بطلبات القروض ومعالجتها حيث ترتكز على عدة نقاط منها، خاصة ما يعني بالمردودية، وتقوم بمتابعة الملفات حتى بعد منح القروض من أجل التغطية والتحصيل لحالات عدم التسديد، وتحتوي على 3 وظائف هي:<br>**الوظيفة الخاصة بالقروض:** تتمثل مهامها فيما يلي:<br>*تلقي ملفات القروض من العملاء.<br>*تسجيل ملفات القروض المستلمة وإعطاءها رقم تسلسلي.<br>*دراسة ملفات القروض.<br>*مراقبة نوعية القروض الممنوحة للعملاء ومعرفة مدى تطابقها مع نوعية النشاط.<br>*القيام بالإحصائيات الدورية الخاصة بالقروض.<br>*مراقبة مبلغ القرض الممنوح مع السقف المسموح به.<br>*متابعة وضعية القروض الممنوحة.<br>*إرسال ملفات القروض المدروسة على لجنة القروض الموجودة على مستوى المديرية الجهوية من أجل إعطاء الرأي الأخير فيها.<br>**وظيفة المتابعة والتحصيل:** مكلفة بالخدمات التالية:<br>*متابعة تحصيل القروض الممنوحة.<br>*تمثيل البنك أمام القضاء. |

| | |
|---|---|
| | *متابعة الملفات المتنازع عنها من القضايا.<br>**وظيفة موارد الحسابات:** تتمثل خدماته في فتح وتسيير حسابات الزبائن، وكذا تلبية الطلبات الخاصة بالبطاقات المغناطيسية. |
| ***بناءا على المقابلة مع مسؤول المصلحة.** | |
| *الخلية الإدارية | تهتم هذه المصلحة بالعمليات الإدارية والتنظيمية الخاصة بالوكالة، وتشمل وظيفتين هما:<br>***الوظيفة المحاسبية:** تتم من خلال مسك محاسبة الوكالة، سواء تلك المتعلقة بمحاسبة الودائع وتنظيمها أو محاسبة القروض التي تمنحها الوكالة، وتحديد أقساط القروض والفوائد التي يتوجب على هؤلاء دفعها للمؤسسة، إضافة إلى محاسبة أجور المستخدمين، وتحديد نتيجة الدورة وتقديم الحسابات.<br>***وظيفة الشؤون العامة:** من خدماتها تسيير مصالح المستخدمين وكذا تسيير ممتلكات وعتاد المؤسسة والسهر على أمن وحماية المؤسسة. |

***بناءا على المقابلة مع مسؤول الخلية الإدارية.**

**نموذج الأسئلة:**

***مقابلة مع مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة سيدي عيسى 903BADR**

| الأسئلة المقترحة | مدير بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سيدي عيسى. |
|---|---|
| **س1:** ما هي مجالات النشاط التي يقوم البنك بتحويلها؟ | **ج1:** يقوم بتمويل النشاطات الفلاحية عن طريق قروض أو دعم.<br>**1-القروض:**<br>أ-في القطاع الفلاحي والمواجهة لفئة الفلاحين والذين يمارسون النشاط الفلاحي لتربية الأبقار والدواجن، الأغنام، وكذلك قروض لإنشاء منازل ريفية.<br>ب-في إطار برنامج الصندوق الوطني لتأمين عن البطالة CNAC. |

| | |
|---|---|
| | ج–في إطار برنامج وكالة تسيير القرض المصغر ANEM.<br>د–في إطار برنامج تشغيل الشباب ANSEJ.<br>**2–الدعم:** وهو عبارة عن إعانة أو دعم تقدمه الدولة للفلاحين، وذلك لتطوير نشاطاتهم الفلاحية والزراعية.<br>–قرض الرفيق الموسمي: وهو عبارة عن قرض تضعه الوكالة للفلاحين لمدة سنة وذلك لإعانتهم في الموسم الفلاحي لاقتناء البذور. |
| **س2:** ما هو تأثير اقتحام البنوك الأجنبية في السوق الجزائرية؟ | **ج2:** تأثير البنوك الأجنبية في السوق الجزائرية يمكن في تقديم خدمات أفضل وأسس للعملاء والمؤسسات وفي الوقت المحدد. |
| **س3:** هل قام البنك بطرح سندات لشركات وطنية؟ | **ج3:** في أفريل 2016 طرحت الخزينة العمومية الجزائرية سندات للتداول مدتها: 3 سنوات، 5 سنوات، بالنسبة فائدة.<br>–وكالة سيدي عيسى كان لها دور في بيع الكثير من هذه السندات. |
| **س4:** هل يتم الاستفادة من أرصدة العملة الصعبة؟ | **ج4:** نعم تستفيد منها لكن بنسبة محدودة تحدد من طرف البنك المركزي. |
| **س5:** ما هي أهم المشاريع التمويلية التي قام بها البنك؟ | **ج5:**<br>1–توسيع وإعادة تهيئة مؤسس الرياض مطاحن "سيدي عيسى"<br>2–مئات المشاريع والدعم وتشغيل الشباب، ودعم البطالة.<br>مثل:<br>*نقل البضائع *مشاريع تربية الأبقار.<br>*التجارة العامة *مشاريع تربية الدواجن.<br>*صناعة الحلويات *قروض على شكل قرض الرفيق الموسمية. |

| | |
|---|---|
| | **مشاريع قيد الدراسة:**<br>*ملفات لفرض التحدي الفلاحي لاستغلال الأراضي الزراعية التابعة لبلدية سيدي عيسى وما جورها.<br>*إنشاء مصنع للحليب ومشتقاته الخاص بشركة "SIRL ZERARI" |

***من إعداد الطالبتين.**

***مقابلة مع موظفة في بنك الفلاحة التنمية الريفية لوكالة سيدي عيسى 903.**

| **الأسئلة المقترحة** | **موظفة في وكالة "سيدي عيسى".** |
|---|---|
| **س1:** هل يقدم البنك منتجات تأمينية؟ | **ج1:** أحيانا يقوم البنك بخدمات التأمين وذلك لتسهيل إجراءات القروض لزبائنه، لكن للأسف لا تحتوي وكالة سيدي عيسى على هذه الخدمة حيث يقوم مسؤولي الوكالة في بذل جهودهم لتوفير هذه الخدمة في المستقبل. |
| **س2:** هلي يستخدم البنك بطاقات ائتمانية؟ | **ج2:** تقدم وكالة "سيدي عيسى" عدة بطاقات ائتمان منها:<br>**أ-بطاقة التوفير:** والخاصة بأصحاب حسابات التوفير.<br>**ب-بطاقة CIB:** بطاقة مستعملة بين البنوك حيث يمكن استعمالها في الصراف الآلي للبنوك الأخرى، محدودة قيمة السحب.<br>**ج-بطاقة CBRI:** نفس الخدمة مع بطاقة CIB.<br>**د-بطاقة CIB الذهبية:** خاصة بالتجارة وذلك لإمكانية سحب مبالغ كبيرة نظرا لاحتياجاتهم. |
| **س3:** هل يستثمر البنك في نشاطات غير الفلاحة؟ | **ج3:** لا يقوم البنك بتمويل نشاطات خارجة عن مجال الفلاحة. |
| **س4:** ما هو أثر القوانين والأطر الجديدة في | **ج4:** تؤثر القوانين في الإطار المصرفي على أداء البنك مثل القانون الذي صدر في 2005 الخاص بجريمة تبييض الأموال، |

| | |
|---|---|
| القطاع المصرفي على أداء البنك؟ | وإصدار شيك بدون رصيد، حيث اضطر البنك بوضع قانون خاص داخلي يتماشى مع القانون الخارجي التجاري. |
| **س5:** ما هي أهم المجالات التي تستخدم فيها الإدارة الإلكترونية؟ | **ج5:** جل الخدمات التي تقدمها الوكالة عن طريق الإدارة الإلكترونية حيث توفر الوكالة خدمة جديدة تتمثل في منح زبائنها أرقام سرية تستعمل في موقع إلكتروني خاص بالبنك وذلك لمنح الزبائن عمليات شراء ودفع الفواتير عن طريق الإنترنت. |

***من إعداد الطالبتين.**

## خلاصة الفصل:

مما سبق تناوله في الدراسة الميدانية، ومن خلال النتائج المتوصل إليها اتضح أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR" ككل البنوك الجزائرية التي تسعى إلى تقديم مجموعة متنوعة ومتطورة من الخدمات والمنتجات المصرفية والتي تهدف إلى إشباع حاجات ورغبات جميع العملاء، بأعلى جودة وبالسعر المناسب في الوقت المحدد للاستفادة من الخدمة المطلوبة مع اختيار قنوات التوزيع التي تضمن وصول الخدمات إلى كل أرجاء البلاد، وبهذا تعمل البنوك على توسيع شبكاتها ووكالاتها للتميز في العمل المصرفي وتقديم خدمات مصرفية أفضل، وذلك كله بهدف تطوير قدراتها التنافسية والمحافظة على مكانتها في السوق المصرفية.

## الخاتمة العامة

عند اختيارنا دراسة موضوع التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية والمالية للبنوك الجزائرية، كان هدفنا الأساسي يتمحور حول إبراز التحديات التي أصبحت تميز البيئة المصرفية العالمية، والآليات التي يمكن إتباعها لمواجهة تلك التحديات، وكيف يمكن تطوير الخدمات المصرفية، وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، خاصة بعد انفتاح الاقتصاد الجزائري على الاقتصاد العالمي.

كما برزت مجموعة من التحديات في ظل تأثيرات العولمة المالية وعولمة النشاط المصرفي كان في صدارتها تحرير الخدمات المالية والمصرفية على الصناعة المصرفية، بالإضافة إلى التطورات التكنولوجية والتوسيع في المعاملات المالية والمصرفية الإلكترونية، وتحديث وعصرنة نظم المعلومات ووسائل الدفع والاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا الصناعة المصرفية.

وقد ترتب عن معالجتنا لهذا الموضوع نتائج متعددة، تنوعت بين:

-نتائج اختبار الفرضيات.

-النتائج العامة للدراسة.

-التوصيات.

-آفاق البحث.

### I-نتائج اختبار الفرضيات:

لقد وضعنا في بداية البحث فرضيتين أساسيتين في إطار معالجتنا لهذا الموضوع توصلنا إلى النتائج ذات الصلة باختبار صحة الفرضيات والمتمثلة فيما يلي:

***الفرضية الأولى:** والمتعلقة بأن للبنوك التجارية دور هام في تمويل التنمية الاقتصادية، فقد توصلنا إلى صحة هذه الفرضية وذلك أن للبنوك التجارية أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية خاصة بعد التوجه الذي اتخذته البنوك التجارية والخاص بتمويل وضع القروض والذي كان من أهم وأنجح الخطوات التي قامت بها، لأن تحقيق أي تقدم اقتصادي ورفاهية

المجتمع يقودنا مباشرة إلى الحديث عن كمية الاستثمار والذي يمثل الركيزة الأساسية لتحقيق التراكم المالي.

**الفرضية الثانية:** والمتعلقة بانفتاح وتحرير السوق المصرفي الجزائري، حيث بدأ منذ قانون النقد والقرض في 1986، ثم قانون استقلالية المؤسسات العمومية في 1988، ثم قانون النقد والقرض (10/90) سنة 1990 والذي كان الركيزة الحقيقية لتكييف المنظومة المصرفية لاقتصاد السوق، ولانفتاحها النسبي على الاقتصاد العالمي، وذلك لما حملته العولمة المالية والمصرفية من تحديات أهمها اشتداد المنافسة في المجال المصرفي، خاصة في ظل ما يتيحه التقدم التكنولوجي من التطور في الصناعة المصرفية.

**II-النتائج العامة للدراسة:**

لقد قادنا هذا العمل للوصول إلى مجموعة من النتائج نذكر من بينها:

-تعمل البنوك على تقديم خدمات مصرفية متنوعة تضمن لكل مستخدميها منفعة، بحيث لهذه الخدمة المصرفية دورة حياة تبدأ بتقديمها وتنتهي بنهاية منفعتها.

-الدور الفعال التي تلعبه الخدمات المصرفية في تحريك القدرة التنافسية للبنوك التجارية.

-تم حصر الخدمات المصرفية التقليدية في 7 نقاط، ومع تقدم التكنولوجيا تم تطوير الخدمات المصرفية التقليدية، وأصبح هناك خدمات مصرفية حديثة تقوم بها البنوك.

-عرفت البيئة المصرفية الدولية عدة تحركات بفضل التطور التكنولوجي من أهم التحولات هي تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية بحيث هذه التحولات والتحرير المصرفي غيرت ملامح الخدمات المصرفية للبنوك التجارية.

-تنفيذ وتطبيق الخدمات المصرفية الحديثة لها أثر إيجابي على أداء البنوك التجارية المنفذة لتلك الخدمات وعلى النشاط الاقتصادي بصفة عامة.

-على الرغم من الإصلاحات المصرفية المقررة من قبل الناحية التشريعية، إلا أن هذه الإصلاحات لم يكن لها أثر على تحسين أداء البنوك الجزائرية، وتحسين مستوى الخدمات المصرفية.

-عدم توفر الموارد البشرية ذات الخبرة المصرفية العالية، وعدم مواكبتها للتطور الكبير والمستمر الذي تعرفه صناعة الخدمات المالية والمصرفية العالمية.

-الأهمية الكبيرة والمتزايدة لقطاع الخدمات بصفة عامة والخدمات المالية المصرفية بصفة خاصة هو ما زاد الاتجاه نحو تحرير هذا القطاع وإدراجه ضمن أعمال المنظمة العالمية للتجارة.

-هيمنة البنوك العمومية على المنظومة المصرفية الجزائرية، ويرجع ذلك إلى عوامل تاريخية، كما أن هذه الهيمنة للبنوك العمومية يؤدي إلى غياب المنافسة وروح الإبداع والابتكار المالي والمصرفي في هذه البنوك، الشيء الذي يقلل من قدرتها التنافسية.

-ضرورة الاستمرار في عملية الإصلاح المالي والمصرفي للمنظومة المصرفية الجزائرية، لتطوير وتوسيع استعمال التكنولوجيا الحديثة في المصارف، ونشر ثقافة الخدمات الإلكترونية.

**III-التوصيات:**

بالنظر إلى النتائج المتوصل إليها وبغرض الحد من النقائض المسجلة على المنظومة المصرفية الجزائرية ارتأينا أن نقترح التوصيات التالية:

-يجب على المنظومة المصرفية القيام بالمزيد من تحرير النشاط المصرفي المحلي من القيود الحكومية، وذلك بإزالة أشكال التدخل في قوى السوق الحر.

-على البنوك الجزائرية الاهتمام بجودة الخدمات المصرفية باعتبارها سلاحا إستراتيجيا يمكنها من البقاء والتفوق والاستمرارية.

-على البنوك الجزائرية الاتصال بالعالم الخارجي والاستفادة من التجارب الدولية فيما يخص تجارة الخدمات المصرفية من قبل البنوك التجارية.

-ضرورة تطوير الخدمات المصرفية بهدف مواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة في مجال الصناعة المصرفية.

-يجب على الجزائر مواصلة الإصلاحات المصرفية وتعميقها تماشيا مع التطورات التي تشهدها الساحة المصرفية العالمية.

-زيادة درجة المنافسة من جانب بنوك القطاع الخاص لبنوك القطاع العام.

-ضرورة الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التأهيل والتدريب المستمر.

-تطوير الخدمات المصرفية وذلك بالاهتمام أكثر بتفعيل دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المصارف الجزائرية.

-الإسراع في إصلاح القطاع المصرفي من خلال:

*تجسيد الإصلاحات على أرض الواقع.

*تطهير المصارف من الديون المتعثرة.

*تبني فلسفة التسويق المصرفي على مستوى المصارف.

*إدخال الوسائل التكنولوجية والمعلوماتية.

*تنويع الخدمات المصرفية والاهتمام بجودتها والتركيز على الدراسة المستمرة للسوق المصرفي.

*تأهيل الإطار البشري وترقية أدائه ومعاملته نحو العملاء.

**IV-آفاق البحث:**

لقد تبين لنا من خلال الخوض في هذا البحث، وبعد استخلاصنا للنتائج المذكورة، أن النظام المصرفي الجزائري يقوم بتقديم خدمات مصرفية محدودة وتتسم بالضعف بالرغم من الإصلاحات المالية والمصرفية التي قامت بها، إلا أن هناك أمل في قيام المنظومة المصرفية بإصلاحات مكملة للإصلاحات الأولية لتحقيق الهدف المنشود للبحث، وهو تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية في البنوك التجارية الجزائرية، بحيث أن هناك عدة نقاط يتطلب التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة، وكذلك البحث عن أسباب ضعف الخدمات المصرفية رغم التكنولوجيا المتطورة.

# المصادر و المراجع

❖ **قائمة المراجع باللغة العربية:**


1. أحمد محمود الزامل، **تسويق الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار إثراء لنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
2. إسماعيل أحمد الشناوي، وعبد النعيم مبارك، **اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، مصر، 2000.
3. بن علي بلغروز، **محاضرات النظريات والسياسات النقدية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
4. ثامر البكري، وأحمد الرحومي، **تسويق الخدمات المصرفية**، الطبعة الأولى، دار إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
5. حسن أحمد عبد الرحيم، **اقتصاديات النقود والبنوك**، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، مصر، 2009/2008.فضيل فارس، **التقنيات البنكية: محاظرات وتطبيقات**، مطبعة الموساك رشيد، الجزائر، 2013.
6. حسن كريم حمزة، **العولمة المالية والنمو الاقتصادي**، الطبعة الأولى، الدار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011.
7. خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية: الطرق المحاسبية الحديثة**، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، الأردن، 2000.
8. رانيا محمود عبد العزيز عمارة، **تحرير التجارة الدولية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
9. رعد حسن الصرن، **عولمة جودة الخدمة المصرفية**، دار التواصل العربي للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
10. رمضان حافظ عبد الرحمان، **موقف الشريعة الإسلامية من البنوك**، الطبعة الأولى، دار السلام، لبنان، 2005.
11. زياد رمضان، **الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك**، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الأردن، 2006.
12. سعيد سيف النصر، **دور البنوك التجارية في استثمار أموال العملاء**، الطبعة الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.

13. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.
14. شذا جمال خطيب، **العولمة المالية**، الطبعة الأولى، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
15. ضياء مجيد، **الاقتصاد النقدي**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2008.
16. طارق عبد العال حمار، **التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2011.
17. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
**18.** الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
19. عبد المطلب عبد الحميد، **العولمة واقتصاديات البنوك**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
20. غانم عبد الله، **العولمة المالية والأنظمة المصرفية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
21. فتح الله لعلو، **الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل والنقود والائتمان**، دار الحداثة للطبع والنشر، المغرب، 1981.
22. محفوظ لعشب، **القانون المصرفي الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014.
23. محمد الصالح حناوي، **المؤسسات المالية، البورصة والبنوك الجزائرية**، الدار الجامعية، مصر، 2004.
24. محمد الصيرفي، **إدارة المصارف**، الطبعة الأولى، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، مصر 2006.
25. محمد حميدات، **مدخل للتحليل النقدي**، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
26. محمد سليم، **إدارة البنوك والبورصات والأوراق المالية**، جامعة المنصورة، مصر، ب ت.
27. محمد صالح المؤذن، **مبادئ التسويق**، الطبعة الرابعة، دار الثقافة، الأردن، 2002.

28. محمد صفوت قابل، **منظمة التجارة العالمية وتحرير التجارة الدولة**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، مصر، 2009/2008.
29. محمد عبد العزيز، مدحت محمود العقاد، **النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية**، دار النهضة، لبنان، 1979.
30. محمود جاسم الصميدعي وبشير عبالي العلاق، **أساسيات التسويق الشامل والمتكامل**، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2002.
31. محمود جاسم الصميدعي، **مداخل التسويق المتقدم**، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والطباعة، الأردن، 2000.
32. محمود جاسم وردينة عثمان يوسف، **التسويق المصرفي**، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2005.
33. محي الدين إسماعيل علم الدين، **موسوعة أعمال البنوك**، الطبعة الثانية، دار حراء، مصر، 1993.
34. منير إبراهيم هندي، **إدارة البنوك التجارية**، الطبعة الثالثة، المكتب العربي الحديث، مصر، 1996.
35. مؤيد عبد الرحمان عبد الله الدوري، **إدارة البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، ب ت.
36. ناجي معلا، **أصول التسويق المصرفي**، دار الصفاء، الأردن، 1994.
37. هاني حامد الضمور، **تسويق الخدمات**، الطبعة الرابعة، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.

❖ **الأطروحات والرسائل:**

1. سماح ميهوب، **الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، (غير منشورة)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2005/2004.
2. عبد الرزاق حبار، **المنظومة المصرفية الجزائرية، ومتطلبات استيفاء مقررات لجنة بازل**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، 2005.

3. علي بو عبد الله، **أثر الأسواق المالية الناشئة على استقرار أسعار الصرف في الدول العربية**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، جوان 2014.

4. فاطمة بن علية، هدى يونيف، **دور البنوك في التنمية الاقتصادية**، مذكرة لنيل شهادة تقني سامي في المحاسبة والمالية، معهد بوسعادة، الجزائر، سنة.

5. فوزية بن يوسف، **العوامل المؤثرة في أداء البنوك التجارية وعملياتها غير التقليدية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2009/2008.

6. مختار بوضياف، **أثر التحرير المالي على السياسة النقدية في الجزائر لفترة (1990-2010)**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2012/2011.

7. منصوري حمودي، **الجهاز المصرفي في ضل الإصلاحات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر.

8. نادية عبد الرحيم، **تطور الخدمات المصرفية ودورها في تفعيل النشاط الاقتصادي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2011/2010.

9. نجيب بوخاتم، **دور الجهاز المصرفي في عملية التحول الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق**، مذكرة ماجستير، (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

❖ **الملتقيات:**

1. بلعزوز بن علي، كتوش عاشور، **واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح في مجمع النصوص العلمية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، 14،15 ديسمبر 2004.

2. بلقاسم زايري وهواري بلحسن، **أثر تحرير الخدمات المالية على النظام المصرفي في الجزائر**، الملتقى الوطني حول المنظومة البنكية في ضل التحولات القانونية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، بشار، يومي 21 و25 أفريل 2006.

3. بن عيسى بشير، عبد الله غانم، **المنظومة المصرفية عبر الإصلاحات الاقتصادية**، إنجازات وتحديات، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية في الألفية الثالثة، منافسة مخاطر وتقنيات، كلية علوم التسيير، جامعة جيجل، الجزائر، يومي 6 و7 جوان 2005.
4. صليحة بن طلحة وبوعلام معوش، **دور التحرير المصرفي في إصلاح المنظومة المصرفية**، الملتقى الوطني الأول حول المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية، واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف يومي 14 و15 ديسمبر 2004.
5. عبد الحليم غربي، **تقييم تجربة الخدمات المالية الإسلامية في السوق الجزائرية وآفاقها المستقبلية**، الندوة العلمية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، الأيام من 8 إلى 20 أفريل 2010.
6. عبد الغني حريري، **دور التحرير المالي في الأزمات والتعثر المصرفي**، الملتقى العلمي الدولي، حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومية العالمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 20–21 أكتوبر.
7. عبد القادر بريش ومحمد طرشي، **التحرير المالي وعدوى الأزمات المالية، أزمة الرهن العقاري**، ملتقى دولي حول الأزمة المالية الراهنة والبدائل المالية المصرفية، النظام المصرفي الإسلامي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، يومي 5 و6 ماي 2009.
8. عبد الله الحميد بوخاري وعلي بن ساحة، **التحرير المالي وكفاءة الأداء المصرفي في الجزائر**، ملتقى دولي حول نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيني، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، يومي 22 و23 نوفمبر 2011.
9. نبيل بوفليح، طرشي محمد، "**التحرير المالي كآلية لتفعيل دور البنوك التجارية في تمويل الاقتصاد الجزائري، وأحداث تعميق مالي**"، الملتقى الدولي الأول حول النظام المالي والنمو الاقتصادي، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، يومي، 6و7 ماي 2014.

❖ **المقالات:**

## ملخص:

شهد العالم في العقود الأخيرة مجموعة من التغيرات الجذرية على المستويين الاقتصادي والمالي ،تمثلت أساسا في ترابط أسواق التمويل الدولية كنتيجة لتأثيرات العولمة المالية التي صاحبتها ثورة في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فجاءت المنافسة العالمية نتيجة عولمة النشاط المصرفي وتحرير الخدمات المالية والمصرفية لتلتقي بتحدياتها على عاتق الإدارة المصرفية الجزائرية،وأصبح تطوير الخدمات المصرفية ومواكبة التطورات التكنولوجية المتلاحقة في مجال الصناعة المصرفية، والاهتمام بجودة الخدمات وتحقيق رغبات العملاء أحد المداخل الرئيسية لزيادة وتطوير القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية.



الكلمات الافتتاحية: النظام المصرفي الجزائري، التحرير المالي، الخدمات المالية والمصرفية، تحرير الخدمات المالية والمصرفية.



## Résumé:

Le monde au cours des dernières décennies a connu une série de changements radicaux sur le plan économique et financier, représentés principalement dans l'interdépendance des marchés financiers internationaux en raison des effets de la mondialisation financière qui est accompagnée d'une révolution dans le secteur des communications et des technologies de l'information, la concurrence mondiale est venue en raison de la mondialisation de l'activité bancaire et la libéralisation des services financiers et bancaires pour répondre à ses défis incombe à la direction bancaire algérienne, et est devenu le développement des services bancaires et de suivre le rythme des évolutions technologiques rapides dans le secteur bancaire, et l'attention à la qualité des services et d'atteindre le client désire une des principales entrées d'augmenter et de développer FUL Rh concurrence des banques algériennes.



Les mots d’ouverture : système bancaire algérien financier, libéralisation, services financiers et bancaires, la libéralisation des services financiers et bancaires.

1. الطيب ياسين، **النظام المصرفي الجزائري في مواجهة تحديات العولمة المالية**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد03، 2003.

❖ **القوانين والتشريعات:**

1. قانون (90-10) الصادر في 1990/04/14، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، بتاريخ: 1990/04/14.

2. قانون (90-10)، الصادر في 1990/04/14، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16 بتاريخ: 1990/04/14.

3. قانون رقم (11/03)، **المتعلق بالنقد والقرض**، الجريدة الرسمية، العدد 52، بتاريخ 2003/08/27.

4. المواد 1 ،2 ،4 ،5 من الأمر رقم 71-47، المؤرخ في 30 جوان 1971.

5. المواد 9، 10، 11، 12، 13، من الأمر رقم 71-47 المؤرخ في 30 جوان 1971.

❖ **المواقع الإلكترونية:**

1-http://www.badr-bank.dz.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية:**

1- J.Baker : Michael **the Marketing, Book, fifth edition**, Butter worth, Heinemona publiching, Great Britain, 2003.